التعـــــــــليـم العـــالـــــي والبحـــث العلمـــــي

جامعـــــــة الشهيد الشيخ العربـــــي التبســـــي – تبسـة–

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسيـة قســـم الحقـــوق

مذكـــرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماستـــر تخصص: قانـــون إداري

بعنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان:

النظام القانوني للمحاسب العمومي في ظل القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي

إعداد الطالبة:

زرفاوي فاطمة

إشراف الاستاذة

د. شنيخر هاجر

لجـــنة المنـاقشـــــــــــــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د. بريك نورالدين	محاضر - ب-	رئيسا
شنيخر هاجر	محاضر - أ -	مشرفا
ملاك عراسه	محاضر - ب-	مناقشا

السنة الدراسية: 2025/2024

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: الحقوق

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: باطمة الزهراء الرتبة العلمية: محاضر أ اللقب: قنيخر

العنوان الإلكتروني المهني:

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: خاطمة اللقب: زرقاوي تاريخ ومكان الازدياد: 17-11-2000

البريد الالكتروني: Fatmazerfaoui55@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:

البريد الالكتروني:

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: النظام القانوني للحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07 المتعلق بتكوين الحاسبة العمومية والتسيير التابع-

القسم: القانون العام التخصص: قانون إداري

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ: 27-05-2025

توقيع المشرف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

قسم القانون العام

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ...زرماوي فاطمة.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم ...[illegible]... والصادرة بتاريخ :...2023-7-20.....

المسجّل(ة) بكلية :...الحقوق والعلوم السياسية قسم :...الحقوق.....

الطالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... والصادرة بتاريخ :.....

المسجّل(ة) بكلية :..... قسم :.....

و المكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها :...النظام القانوني لحماية الحاسوب من الجريمة المعلوماتية.....

.....رقم 23 المتعلق بالحاسبة والتنظيم العقاري.....

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ ...20/12/2023...

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

التعـــــــــــليـــم العـــالـــــــي والبحـــث العلمـــــــي

جامعـــــــة الشهيد الشيخ العربـــــــي التبســـــي – تبسـة–

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسيـــة قســـــم الحقـــوق

مذكـــرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماستـــر تخـصص: قانـــون إداري

بعنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان:

النظام القانوني للمحاسب العمومي في ظل القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي

إعداد الطالبة: إشراف الاستاذة

زرفاوي فاطمة د. شنيخر هاجر

لجـــنة المنـــاقشـــــــــــــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د. بريك نورالدين	محاضر - ب-	رئيسا
شنيخر هاجر	محاضر - أ -	مشرفا
ملاك عراسه	محاضر - ب-	مناقشا

السنة الدراسية: 2025/2024

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية على ما يرد على المذكرة من آراء


بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــر
وعرفـــــان

نحمد الله عز وجل أن وفقنا وألهمنا الصبر
على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هاذا
العمل المتواضع
فالحمد لله حمدا كثيرا
نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورة المشرفة
: هاجر شنيخر على كل ما قدمته لنا من
توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في
إنجاز موضوع دراستنا
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة
المناقشة
المحترمة
فلهم مني أجمل عبارات الشكر وجزيل
الامتنان ، ونسأل الله لهم بمزيد من الصحة
والعافية آمين
الطالبة : فاطمة زرفاوي

إهـــــداء

أثمن خطوتي في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه المهداة إلى سندي ورفيقي أبي " محمد زرفاوي " وأمي حبيبتي التي كانت بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث وإلى إخوتي بالأخص عبد النافع وأخواتي داعية من الله أن يوفقهم في مشواري الدراسي

ولا أنسى صلة رحمي خالاتي وأخوالي ومنهم الرفيق والأخ حذيفة زرفاوي وأعمامي بالأخص بدرالدين زرفاوي وعمات

ولا أنسى من رافقتهم في مشواري الدراسي صديقاتي بمثابة الأخوات " سعيدان ميسون / ليلي عبيد/ حاجي حدة /

داعية من الله أن يطيل في أعمارهم ويرزقهم ما يتمنوا .

زرفاوي فاطمة

قائمة أهم المختصرات:

المصطلح	الاختصار
ص	صفحة
ع	عدد
ج ج د ش	جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ج ر ج ج	جريدة رسمية جمهورية جزائرية

إن من الانشغالات الهامة والكبرى للدولة الجزائرية الحفاظ على المال العام للدولة العام للدولة لذا تسعى السلطات الجزائرية بشتى الطرق والأساليب للحفاظ على هذا المال العام وضمان المثل العليا والطرق السلمية تسيير هذه الأموال العامة لذا سنت عدة قوانين ومراسيم تتعلق بميزانية الدولة حيث اعتمدت على التشريعات والمعايير الدولية للمحاسبة العمومية أبرزها القانون العضوي رقم 18/15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2015 المتعلق بقوانين المالية ، الذي يعتبر نقطة تحول للنظام المالي الجزائري وجسد إصلاحات واسعة في نظامها المحاسبي ، ثم القانون رقم 07/23المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ، حيث جسدت فيه الدولة أهم مستجدات النظام المالي كما جاء بنظم تسيير جديدة في المحاسبة العمومية ،كما شمل هذا القانون المتدخلين في تنفيذ الميزانية منهم المحاسب العمومي الذي يعتبر أهم العناصر الفعالة في تنفيذ الميزانية وحماية المال العام من خلال مهامه أثناء تنفيذ الميزانية العامة ، لنا أولاه أهمية كبرى ومن حيث تنظيم مهامه وطرق تعينه في النصوص القانونية التشريعية حيث حدد القانون21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990المتعلق بالمحاسبة العمومية خاصة في الفصل الثاني منه للمحاسب العمومي إضافة إلى جملة من النصوص التنظيمية لهذا القانون الذي يبين كيفيات تعين المحاسب العمومي كما خصه بجملة من الإصلاحات من خلال القانون رقم 23-07 المؤرخ في21جوان سنة 2023المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي والذي يوضح بشكل أوسع نقاط التحديث في مهام ومسؤوليات المحاسب العمومي في تنفيذ الميزانية العمومية ؛ لذا كان المحاسب العمومي موضوع دراسات سابقة لكن عالجته في ظل قانون 21/90 المؤرخ في 15أوت 1990المعدل والمتمم والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، فقد كانت رغبة في تسليط الضوء على هذه النقطة والسبب في ذلك الاطلاع على كيفية عمل المحاسب العمومي من أن العمل في هذا الإطار الذي يتم إلغاؤه بموجب القانون رقم 07/23المؤرخ 21جوان 2023فإنه لا يزال محل دراسته .

01 / أهمية الموضوع :

لعب المحاسب العمومي دورا فعالا في الحفاظ على المال العام ، وطبقا للمستجدات التي عرفتها الجزائر في قطاع المال والمحاسبة من خلال الإصلاح القانوني 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الذي ألغي قانون90-21والمراسيم التنفيذية التي صدرت في أكتوبر 2024إذ يعتبر مركزا تطور وتحديث لهاذا العون المثابر **(المحاسب العمومي)** كما يركز بحثنا على تحليل الإطار الوظيفي لهذا العون عن طريق دراسة كافة الاصلاحات والمهام التي يقوم بها في سبيل الحفاظ على المال العام.

2/ أسباب اختيار البحث :

2/ أسباب شخصية :

تكمن الدوافع التي جعلتنا نختار هاذا الموضوع كمحور بحث :

- ✓ رغبتنا في معرفة أهم المستجدات التي تضمنها القانون23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي .
- ✓ حب الاطلاع على أهم القواعد والقوانين التي تحكم هذه الوظيفة أملا في حصولنا على عمل في هذا الإطار مستقبلا
- ✓ **أسباب موضوعية:**
- ✓ إن اختصاص دراستنا القانون الإداري متشعب يشمل كل إدارات الدولة لذا ركزنا على إطار وأردنا التوسع فيه

03/ أهداف الدراسة :

- معرفة كيفية تسيير وتنفيذ ميزانية الدولة والطرق والسبل المستعملة للحفظ على المال العام
- معرفة كيفية تطبيق الدور الرقابي للهيئات المختصة على أعمال الأعوان المكلفة بتنفيذ الميزانية .

04/ إشكالية البحث:

مما تم طرحه سابقا حول أهمية الدور الذي يلعبه المحاسب العمومي على مستوى القطاع المحاسبي في الجزائري فإنه تم طرح الاشكالية التالية:

ماهي أهم والمستجدات التي جاء بها القانون 07/23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير للنظام القانوني للمحاسب العمومي ؟

5/ المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ارتأينا الاعتماد على المنهج المقارن : وذلك لأجل إجراء مقارنة بين قانون 23-07وقانون 21-90.

6/ الدراسات السابقة:

حيث أنه يوجد العديد من الدراسات التي ساعدتنا في إعداد هذا البحث نذكر منها :

الدراسة الاولى:

من إعداد الباحث عبد الفتاح جزولي في كتابه : تأثير القانون العضوي 18-15 المتعلق بالمالية (LOLF) على المحاسبة العمومية و كتاب فاتح مزيلي المعنون ب :الوجيز في القانون ميزانية الدولة .حيث قسم الفصل الأول إصلاح العمومية افي الجزائر من خلال دسترة المالية أما الفصل الثاني معنون ب: صدور القانون الجديد رقم 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية

جباري بودالي ، مكاوي زوبير :نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون 23-07. حيث قسموا موضوعهم إلى مبحث أول : ماهية محاسبة العمومي ومهامه مبحث ثاني بعوان : مسؤوليات محاسب العمومي

صعوبات البحث:

- ✓ تشعب القوانين المتعلقة بموضوع البحث.

- ✓ عن انجازنا للجزء التطبيقي لم يرحب بنا في المؤسسات العمومية مثل الضمان الاجتماعي والمديرية التنمية المحلية ،مما جعلنا نجدد رسالة الاستقبال أكثر من ثلاث مرات فلجأنا في موظف في قطاع التربية وهو محاسب الرئيسي (مقتصد) طور الثاني .

- ✓ **التقسيم المنهجي للبحث:**

للإحاطة بمختلف جوانب موضوع النظام القانوني للمحاسب العمومي في ظل القانون 07-23 تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث تطرقنا في:

- **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي للمحاسب العمومي, وتم تقسيم هذا الفصل بدوره الى مبحثين, في المبحث الأول (مفهوم المحاسب العمومي), أما المبحث الثاني (أصناف المحاسب العمومي).
- **الفصل الثاني:** صلاحيات المحاسب العمومي ومسؤولياته حيث يتجزأ من مبحثين, المبحث الأول (صلاحيات المحاسب العمومي والتزاماته), أما المبحث الثاني (العمل الرقابي للمحاسب العمومي ومسؤولياته).

الفـصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمحاسب العمومي

- **المبحث الاول:** مفهوم المحاسب العمومي
- **المبحث الثاني:** أصناف المحاسب العمومي

يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية ونشره في الجريدة الرسمية من أجل قيام الجهات والهيئات الإدارية بتنفيذه في الميدان وهو القانون المالي السنوي الذي يأذن ويرخص للحكومة بتنفيذ الإرادات والنفقات العامة وتلتزم السلطة التنفيذية بتنفيذ النفقات عند وجود دين عام يستوجب السداد أو بواسطة تحميل الايرادات إذا كان في الدولة دائنة للغير أو لدراسة كيفية تنفيذ الميزانية العامة ذلك ركزنا على فئة من الأشخاص المكلفين على تنفيذ الايرادات والنفقات حيث يقومون بالمرحلة الثابتة لهذا التنفيذ ومنهم المحاسب العمومي حيث يقوم بالمرحلة المحاسبية للنفقات والإيرادات ، وبناءً على ما تم طرحه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين؛ حيث تطرقنا الى مفهوم المحاسب العمومي(المبحث الاول)، ثم تطرقنا الى أصناف المحاسب العمومي (المبحث الثاني).

المبحث الاول: مفهوم المحاسب العمومي.

إن التعريف الإداري للمحاسبة العمومية على أنها قواعد عرض الحسابات العمومية من أجل قيادة المحاسبين للعمليات المالية للدولة تسجلها في سجلات الرسمية والتنظيم والتأطير لمهنة الحاسبون العموميون وعلاقاتهم بالإدارة المالية وهذا ما سنتطرق إليه في المطلبين الأول والثاني :

المطلب الأول: تعريف المحاسب العمومي.

للمحاسب العمومي تعريفات عديدة منها اللغوي والثاني الاصطلاحي حيث يتفرع هذا الأخير إلى قانوني وفقهي :

الفرع الأول: تعريف المحاسب العمومي

سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح معنى المحاسب العمومي لغويا وهذا ما سنفصل فيه .

أولا : التعريف اللغوي للمحاسب العمومي :

كلمة محاسب عمومي كلمة مركبة من جزئين: محاسب اسم فاعل مشتق من الفعل حاسب يحاسب محاسب حاسب شريكه أي أقام عليه الحساب . يحاسب نفسه يمتحنها أي شديد المراقبة على نفسه ،حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا .

حاسبه محاسبة وحسابا ناقشه الحساب ؛ حاسبه أي جزاه ، المحاسب هو مراقب الحسابات المحاسب : اسم فاعل من حاسب مسؤول عن الشؤون المالية في إدارة ما قابل العميل .[1]محاسب قانوني : عضو في مؤسسة المحاسبين .

محاسب الإدارة مكلف بالحسابات .

الله هو المحاسب : أي الحاكم المقتدر.

محاسب : من يعمل في ميدان المحاسبة على جميع المعلومات المالية وتقييمها وتحليلها ويمكن أن يعمل مستقلا orecLlerdL indépendant أو بصفة موظف Intenalaccomtan

إذا كان محاسبا قانونيا سمي في إنجلترا Charleredaccontent غذا كان رئيسا للحسابات يسمى Chieefaccontant

عمومي : كلمة أصلها عموم في صورة مثنى وجذعها عمومي وتحليلها عموم زائد ياء ، عمومي نسبة إلى العموم ، إعلان عمومي عام لجميع الناس ، جمعية عمومية أي تشمل جميع أعضاء اجتماع عمومي شامل .

المحاسب العام : كل موظف مؤهل لأن ينفذ باسم إحدى الهيئات الرسمية المحددة قانونا عمليات الارادات والنفقات أو التصرف في السندات إما بواسطة أموال وقيم يتولى حراستها إما بإجراء تحويلات قانونية .

حساب ميزانية عمومية : حساب يظهر في الميزانية العمومية لشركة مثال عليه حساب نقدية وحسابات الدفع والأسهم العادية المالية .

[1]HpTTs // WWW.almany.com dict./aror 20.00الساعة، 2025/03/17 بتاريخ .

محاسبو المصلحة العامة : مؤسسة تنظم المحاسبين وغيرهم تستهدف دراسة وتحليل القضايا العامة وتقديم خدمات المحاسبة إلى الأشخاص والمؤسسات التي تحتاج إليها ماليا.[1]

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

قسم هذا الفرع إلى تعريفان وهما تعريف قانوني وفقهي وسنفصل ذلك كالتالي :

أولا : التعريف القانوني

وهو كل شخص يعين قانونيا من قبل الوزير المكلف بالمالية من قبل الوزير المكلف بالمالية للقيام بعملية التحصيل لفائدة الخزينة والدفع من الخزينة زيادة على ذلك يقوم المحاسب بحراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم المنقولة والأشياء والمواد المكلف بها كما يتولى عملية تداول السندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد وحركة حساب الموجودات وهاذا ما نصت عليه المادتان 24/15 من القانون 07/23 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي .[2]

ثانيا : التعريف الفقهي

يعرف جاك مني :{ المحاسب العمومي على أنه الموظف أو العون العمومي المرخص له قانونا للتصرف في الأموال العمومية أو الأموال الخاصة المنظمة }

يعرفه آخرون : على أنه الشخص الذي يشتهر في المؤسسة العمومية ويسمى محاسبا أو رئيس مصلحة المحاسبة أو مقتصد ويتم تعيينه من طرف وزير المالية وتخضع أساسا لسلطته إلا أنه في بعض الأحيان يتم اعتماد بعض المحاسبيين العموميين وفق للتنظيم أي أن المحاسب العمومي تكون له صفة الموظف العمومي فهو موظف له الدولة ، إما ملاحق لوزارة المالية أو لدى هيئة عمومية أخرى بمجرد تعيينه يصبح مرخصا قانونيا من طرف وزير المالية وهذا الترخيص يجوز له التصرف في الأموال العمومية من تحصيل الايرادات أو دفع نفقات .[3]

المطلب الثاني : علاقة المحاسب العمومي بالأعوان الأخرى وأساسه القانوني

لتنفيذ الميزانية هناك أعوان نظم لهم قانون المحاسبة الجديد مهاما كثيرة وهناك بعض تربط بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف والمراقب الميزانياتي وأساسه القانوني الذي ينص عليه وهذا ما سنوضحه في الفرعين الأول والثاني

---

[1] معجم المعاني الجامع : معجم عربي - عربي ، موقع نفسه.

[2] المادتان 24/15 من القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المؤرخ في 23 ذي الحجة 1444ه الموافق ل21/يونيو سنة2023. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد42، ص 4.

[3] كنزة بلحسين ؛ عبد المجيد خضاري : رقابة المحاس العمومي على النفقات العمومية من الفعالية وإمكانية التسخير ، مجلد 01؛ سنة2022، ص1600.

الفرع الأول: علاقات المحاسب العمومي بالأعوان الأخرى :

إن المراقب الميزانياتي هو أحد الأعوان المكلفة بتنفيذ مراقبة الميزانية بكيفية عملها بشكل صحيح وهذا من الأسباب التي تربط هذا الأخير على علاقة بالمحاسب العمومي وهدا ما سنتطرق عليه في هذا الفرع

أولا: علاقته المراقب الميزانياتي :

المشرع الجزائري لم يعرف صراحة للمراقب الميزانياتي ولكن طرأ تغييرا على اسمه ففي القانون القديم 21-90 الملغى المراقب المالي فيصبح في القانون الجديد

23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي إلى المراقب الميزانياتي ولقد ذكر في 103 منه المهام المنوطة له وهي كالتالي :

- ✓ يمارس المراقب الميزانياتي رقابة الميزانياتية تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية حيث تهدف هذه الرقابة إلى :
- ✓ السهر على مطابقة مشاريع الالتزام بالنفقات وفق المشاريع والتنظيم المعمول بهما. ووفق الاعتمادات المرخص بالالتزام بها. ووفق مناصب الشغل المفتوحة أو المرخص بها.[1]
- ✓ التأكد المسبق من توفر الاعتمادات ومن وجود مناصب شغل المالية .
- ✓ تأكيد المطابقة عن طريقة التأشيرة أو رأي مسبق يخص الوثائق المتعلقة بالاعتمادات ومناصب الشغل المالية والنفقات أو تبرير الرفض عند الاقتضاء.
- ✓ ضمان رقابة بعدية على الوثائق التي لا تخضع للتأشيرة أو الرأي المسبق والقيام بتحليلات تتعلق بمسارات وإجراءات الالتزام بنفقات الامرين بالصرف كذلك من جودة عناصر محاسبة الالتزامات .
- ✓ تقديم النصح للآمر بالصرف من الناحية المالية.
- ✓ إعلام الوزير المكلف بالمالية دوريا بمطابقة الالتزامات وبوضعية كل الاعتمادات ومناصب الشغل المفتوحة والمستعملة .

[1] المادة 103 من القانون 23-07، مصدر سابق.

✓ حيث يتم تحديد كيفية تطبيق هذ المراقبة الممارسة من طرفة في التنظيم

طبيعة العلاقة القائمة بين المراقب الميزانياتي :

سوف نتطرق إلى طبيعة العلاقة التي تربط المراقب الميزانياتي بالمحاسب العمومي ، حيث أعطى القانون لكل من المحاسب العمومي والمراقب الميزانياتي ، حق الرقابة القبلية على النفقات العمومية كل حسب اختصاصاته ؛ يشترك كل من المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي في العمليات على الرقابة المالية التي يقوم بها الآمر بالصرف فالمراقب الميزانياتي يقوم برقابة قبل تحرير أمر الدفع من خلال رقابة الالتزام وتوفر الاعتمادات والمناصب المالية ، يمنح التأشيرة بعد التأكد من مطابقتها للتشريعات والقوانين؛ أما المحاسب العمومي يراقب مدى مشروعية النفقة بعد إصدار أمر بالدفع من قبل الأمر بالصرف في حين أن رقابة المراقب الميزانياتي والمحاسب المعتمد على عناصر حددها القانون ، حيث تشاركهما مع بعض العناصر موضوع الرقابة [1]

ثانيا: علاقته بالآمر بالصرف :

للقيام وتنفيد وتطبيق الميزانية يجب أن تمر على مراحل عديدة منها المرحلة الادارية والمرحلة المحاسبية والرقابة التي يمارسها المحاسب العمومي على تنفيذ الميزانية وهذه تبين لنا أن هناك علاقة بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف وسنوضح ذلك من خلال التوسع في هذا الفرع

01: تعريف الآمر بالصرف

هو أي شخص يتم تعيينه أو انتخابه أو تكليفه ولديه الامكانيات التي تسمح بتنفيذ العمليات المتعلقة بالأشخاص المعنوية المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون 23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ، حيث يكلف ب :

- عمليات الميزانياتية : وهي العمليات التي تخص إرادات ميزانية والاعتمادات الخاصة بنفقات الميزانية .
- العمليات المالية : وهي العمليات الخاصة بالإيرادات والنفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة .
- العمليات الخاصة بالممتلكات : وهي مجموع الممتلكات المالية والغير مالي

حيث تتقسم الممتلكات المالية إلى مجموعة من الأموال الموجودة والودائع المالية التي تحت النظر والمؤجلة وأيضا الأوراق المالية والمستحقات على الغير وتتكون الأموال الغير مالية من مجموعة الممتلكات المادية وغير المادية .

[1] الدور الجديد للأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، ص 332.

- ومن مهامه أيضا المرحلة الإدارية المتعلقة بالإيرادات والنفقات بالالتزام والتصفية والاثبات .[1]

02 : طبيعة العلاقة بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف

لقد نفى المشرع الجزائري في المادة 32 من القانون 23-07 سالف الذكر إلا أن من خلال المادة 4 قد تتداخل وظيفة المحاسب العمومي مع وظيفة الآمر بالصرف في تنفيذ مراحل الميزانية ، حيث يقوم الآمر بالصرف في المرحلة الإدارية بالنسبة للنفقات بالإثبات والالتزام والتصفية ، ثم يرسل إلى المحاسب العمومي جدولة الميزانية ليقوم الأخير بالمرحلة المحاسبية وهي الدفع ؛ أما بالنسبة إلى الايرادات فيقوم الآمر بالصرف بالإثبات والتصفية ثم يرسل إلى المحاسب العمومي ليقوم بالتحصيل في المرحلة المحاسبية ، ومن خلال ما سبق نستنتج أن المحاسب العمومي والآمر بالصرف قد يكملان بعضهما في مراحل تنفيذ الميزانية فقط .[2]

الفرع الثاني: الأساس القانوني للمحاسب العمومي

ظلت الدولة الجزائرية محافظة على القوانين التشريعية الفرنسية في فترة الاستقلال حيث أعيبت هذه الفترة ,إلى غاية صدور أول دستور لها ، فقد نظمت القوانين لتتماشى مع التنظيم الجديد للدولة ومنهم قوانين التي تجدد قواعد المحاسبة العمومية وذلك ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

- إصدار المرسوم رقم 259/65 المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 المتضمن التزامات ومسؤوليات المحاسبين المنتميين للقطاع العام.
- ثم إصدار التعليمة رقم 16 المؤرخة في 12أكتوبر 1968المتعلقة بمجموعات حسابات الخزينة .[3]
- بعدها أصدر الامر 29/73الصادرفي5جويلية1973 بالإضافة إلى صدور أحكام تشريعية متعلقة بالمحاسبة العمومية ,خاصة ما ورد منها في القانون رقم 17/84المؤرخ في جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية, وصدور دستور سنة 1989 الذي وضع أسس جديدة للنظام القانوني الجزائري حيث نص بكل صراحة للأعوان المكلفة بتنفيذ المحاسبة العامة بذكر الهيئات الرقابية المختصة في مادته 152 منه .
- أيضا المادة 160منه التي أسست مجلس المحاسبة الذي يعمل على مراقبة والسهر على تسيير المال العام والحفاظ عليه بشكل جيد .[4]

---

[1] المادة4 من القانون 23-07 من القانون السابق .

[2] المادة 4 و32من القانون 23-07 المصدر السابق .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 259/56 الملغى المؤرخ في اكتوبر 1965 المتعلق بالتزامات ومسؤوليات المحاسبين المنتميين للقطاع العام.

[4] المادتان 152-160 من 1989.

وهذه القوانين والمراسيم سالفة الذكر لم تعرف صراحة المحاسب العمومي واكتفى فقط بذكر مهامه إلى حين صدور القانون90-21 المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الذي عرف المحاسب العمومي في المادة 33منه ولقد ألغي هذا القانون بالقانون رقم 23-07 الصادر في 21 يونيو2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي حيث فصل هاذا القانون التعريف عن المهام[1]

- بالإضافة إلى صدور أربعة المراسيم تنفيذية: التي ظهرت في الجريدة الرسمية في العدد71 المؤرخة في 26اكتوبر 2024
- المرسوم التنفيذي رقم 24-343 المحدد لكيفيات تعيين واعتماد المحاسبين العمومين .
- المرسوم التنفيذي 24-344الذي يحدد إجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبيين العموميون
- المرسوم التنفيذي 24-345الذي يحدد شروط الأخذ بالمسؤولية المالية للمحاسبيين العموميون وإجراءات مراجعة باقي الحسابات.
- مرسوم 24-346 المحدد لكيفيات إنشاء وكالات الإيرادات و/أو النفقات وتنظيمها سيرها ومراقبتها.[2]

المطلب الثالث : تأهيل المحاسب العمومي

إن أي شخص لا يكون له صفة المحاسب العمومي إلا إذا قام الشخص المعنوي المكلف بإصدار قرار لتوظيفه واكتسابه هذه الصفة ويكون له طريقتان : التعيين والاعتماد وتسحب صفة المحاسب العمومي من هذا الموظف بنفس طريقة التعيين والاعتماد من نفس الشخص الموكل له التعين وهذا ما سنفصله في هذا المطلب .

الفرع الأول : التعيين

[1] المادة 33 من القانون 90-21 مصدر سابق.
[2] المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري .http/www. En tv.dz

قد نصت المادة 16 من القانون 07/23 سابق الذكر على الكيفية المعتمدة للتعيين واستلام المناصب الموكلة لهم وهي بناء على قرار صادر من قبل الوزير المكلف بالمالية وتكون بطرقيتين:[1]

التعيين المباشر: يقوم به الوزير المكلف بالمالية بناء على اختياره الانفرادي ودون اللجوء إلى اقتراح أو استشارة من شخص أو جهة أخرى [2] حيث نصت المادة 3 من المرسوم 343/24 المتعلق بتعين المحاسبي العمومي واعتمادهم والذي جاءا معدلا ومتتما للمرسوم التنفيذي 331/11 على أنه يعين بهذه الكيفية محاسبون تابعيين للدولة الآتي ذكرهم :[3]

- العون المحاسب المركزي للخزينة .
- أمين خزينة المركزي .
- أمين الخزينة الرئيسي.
- أمناء الخزينة في الولايات .
- أمناء الخزينة في البلديات.
- أمناء الخزينة في المراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية .
- قابضو الضرائب .
- قابضو أملاك الدولة.
- قابضو الجمارك .
- قابضو الرهون .[4]

الاقتراح :

يتعين بناء على اقتراح بموجب القرار المؤرخ في 28 مارس 1966م الملغى المتضمن تعيين محاسبي العموميين والمحاسبين المتمثلين لهم ، حيث يتم تعيين أمين عام للخزينة القابضون الرئيسيون للمالية وكذا الأعوان المحاسبون للمؤسسات

[1] المادة 16 من القانون 23-07 مصدر سابق .

[2] كنزة بلحسين : الرقابة المالية على النفقات العمومية المراقب المالي المحاسب العمومي ، الماهر للطباعة والنشر ، ص40.

[3] المادة 3 من المرسوم 24-343المحدد لكيفية تعيين واعتماد محاسبين العموميين .

[4] المادة 3 من المرسوم 24-343 مصدر سابق .

العمومية ذات الطابع الاداري والأعوان المحاسبون للميزانيات الملحقة باقتراح من مدير الخزينة والقرض .[1]

الفرع الثاني: الإعتماد

يعد الاعتماد نتيجة للموافقة التي يعطيها الوزير المكلف بالمالية أو ممثله المؤهل قانونا لتعيين الأشخاص الذين تتوفر فيهم صفة عون المحاسب وإن لم يوجدوا فالأعوان تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات المطلوبة ويخولهم صفة المحاسب العمومي .[2]

حيث نصت المادة 4 للمرسوم 24-343 على أنه يعتمد المحاسبون العموميين الذين في الهيئات الآتية :

- المجلس الشعبي الوطني
- مجلس الأمة .
- مجلس المحاسبة .
- مجلس الدستوري .[3]

الاعتماد يجب أن يكون بموافقة وزير المكلف بالمالية أو ممثلهم المؤهل قانونا لتعيين العون المحاسب وليكتسب صفة المحاسب العمومي [4]

وقد نصت المادة 6 من المرسوم 91-311في فقرته الثانية على أنه يمنح هذا الاعتماد للأعوان الذين تتوفر فيهم من وجهة القانون الأساسي صفة العون المحاسب .وإن لم يوجد فلأعوان الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة وهذا يكون على اقتراح الآمر بالصرف أو السلطة التي لها صلاحية التعيين .[5]

الفرع الثالث : إنهاء المهام

يكون إنهاء المهام للمحاسب بنفس طريقة الاعتماد أو التعيين تنهى مهام المحاسب العمومي بنفس طريقة التعين أي أن الوزير المكلف بالمالية مثل ما أعد قرار التعيين يقوم أيضا بإعداد تقرير إنهاء المهام أي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما نصت عليه المادة 4 من المرسوم التنفيذي 24-344 المتضمن كيفية تعيين واعتماد المحاسبون العموميين .

---

[1] كنزة بلحسين : الرقابة المالية على النفقات العمومية ، مرجع سابق ، ص40-41.

[2] كنزة بلحسين : الرقابة المالية على النفقات العمومية : مرجع سابق ،41.

[3] المادة 4 للمرسوم التنفيذي :24-343 ، مصدر سابق .

[4] سكوتي خالد : الدور التكميلي بين أعوان الخزينة أعوان تنفيذ في مراقبة وتنفيذ الميزانية ، مذكرة لشهادة الماجيستر في القانون ، فرع الدولة و المؤسسات العمومية ، كلية الحقوق الجزائر بن يوسف بن خدة ، سنة جامعية 2013/2012.

[5] المادة 6 من المرسوم 24-344. المؤرخ في 14 /2024/10المتعلق بكيفيات تعيين واعتماد محاسبيين العموميون .

الاعتماد : يكون سحب الاعتماد من طرف وزير المكلف بالمالية وهذا بناء على اقتراح معلل من السلطة السلمية للمحاسب المعتمد .

- أو في حالة ما إذا اكتشفوا أن المحاسب العمومي قام بخرق بتسيير المالي والمحاسبي للمنصب المحاسبي مسجل من قبل الهيئات الرقابية يكون بطرده وهذا ما نصت عليه المادة7 من المرسوم التنفيذي أعلاه [1] .

وهناك حالات أخرى تنتهي فيها مهام المحاسب العمومي مثل:

التخلي عن المنصب: حيث عرف من قبل مجلس الدولة أنه نتيجة التوقف عن الخدمة دون سبب مقبول وينجم عنه قطع علاقة العون بمصلحة دون الاحترام الاجباري للإجراء التأديبي.

وقد حدد المادة 184 [2]من قانون الوظيفة العمومية المدة المقررة لتوقيف عن الخدمة وهي :غياب الموظف لمدة 15 يوما متتالية على الأقل دون تبرير موافق عليه تقوم السلطة التي لها صلاحية التعيين باتخاذ قرار العزل وتسببه بإهمال المنصب بعد الانذار. [3]

02/ الوفاة : وهو قضاء الله عز وجل وهو مفارقة الشخص للحياة ، حيث تتم مسيرة الإنسان القانونية والوظيفية بأي سبب كان (حادث أو مرض أو شيخوخة)[4]

03/ النتائج المترتبة عن إنهاء هذه المهام :

- إعداد محضر لتسليم المهام .
- كما يمكن للوزير المكلف بالمالية أو ممثلهم المؤهل قانونا بإنابة محاسب عمومي إلى حين تعين محاسب عمومي مرسم .

وهذا ما نصت عليه المادة 31 من القانون23 -07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي " باستثناء حالة الوفاة أو التخلي عن المنصب يترتب على إنهاء مهام المحاسب العمومي إعداد محضر تسليم المهام "

يمكن للوزير المكلف بالمالية أو ممثله المؤهل قانونا تعيين محاسب عمومي بالنيابة إلى حين تعين محاسب قانوني مرسم .[1]

---

[1] المادة 7 من المرسوم التنفيذي 24-344من مصدر السابق.

[2] المادة 184 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثاني ، عام 1427 الموافق ل 15 يوليو ، الصادر في 2006 يتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية ، جريدة الرسمية ، ج .ج..د...ش، ع46 ،ص17.

[3] مقيمي ريمة : النظام القانوني لعزل الموظف بسبب إهمال المنصب ، دفاتر سياسية والقانون ، صادرة عن جامعة 8ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، مجلد 13 ، العدد 01 ، 2021 ، ص156.

[4] يحي محمد حسين راشد الشعيبي : المدخل الى علم القانون ، الكتاب 2 ، نظرية الحق ، ط 1 ، دار الأمر للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص87.

المبحث الثاني : أصناف المحاسب العمومي :

يعتبر المحاسب العمومي أحد المحاسبون العموميون المكلفين بتنفيذ الميزانية المالية للدولة ، وقد قسم إلى أقسام كثيرة على حسب المعيار الوظيفي والمعيار العام .أبرزها المحاسب العمومي الرئيسي والثانوي إضافة إلى أصناف خاصة مثل محاسب المراكز الخارجية أو مؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وأصناف أخرى متعددة سنفصلها في هذا المبحث

المطلب الأول : حسب المعيار الوظيفي

تعتبر وظيفة المحاسب العمومي وظيفة أصلية قائمة بذاتها ولا يمكن ممارساتها إلا من طرف أشخاص يتلقوا تكوينا شخصيا ويعينون بصفة قانونية لشغل تلك المناصب ويخضعون في نشاطهم سلطة وزير المكلف بالمالية وسنرتب ذلك في هذا الفرع

الفرع الأول : المحاسبون العموميون المختصون والمفوضون المحاسب المفوض يعتبرون عون من أعوان المحاسب العمومي ولهم مهام عديدة وسنفصل ذلك من خلال هذا الفرع

أولا : المختصون :"وهم الأعوان المخوول لهم التقييد النهائي في كتاباتهم في العمليات التي يأمرون بها على مستوى صناديقهم ويحاسبون عليها أمام مجلس المحاسبة وهذا ما نص عليه القانون 23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي في مادته 19.[2]

مهامهم هي :

- **التقييد النهائي في الكتابات الحسابية للعمليات المأمور بها من صناديقهم والتي يحاسبون عليها أمام مجلس المحاسبة . وغالبا ما يعرفون بمحاسبي الدفع .**
- **يتم تعيينهم لتطبيق العمليات المالية العمومية بعد مراقبة بذواتها شخصيا فيتحملون المسؤولية عنها.**
- **بلإضافة إلى أنهم يقومون بدور الرئاسي في مجال النفقات** .[3]

ثانيا :المحاسبون المفوضون

المحاسبون المفوضون هم الذين ينفذون العمليات الحساب للمحاسبين المختصين بالتفويض ألاء وهو تكلف سلطة إدارية تحت سلطة إدارية أخرى العمل باسمها في حالات معينة .

الفرع الثاني : محاسبو التركيز المحاسبي

---

[1] المادة 31 من قانون 23-07 ، مصدر سابق .

[2] مادة 19 من القانون 23-07 ، مصدر سابق .

[3] كنزة بلحسين : عبد المجيد لخضيري ، مرجع سابق ، ص1602.

هذا الصنف من المحاسبيين لا علاقة لهم بعملية التنفيذ لعمليات التي ينفذها الآخرون وإنما يقومون بترتيب البيانات المحاسبية المتعلقة بها وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفرع عرفته الفقرة الثانية من مادة 21 من القانون 21-07 السابق ذكره هم الذين يقومون بتقييد العمليات المالية المنفذة من طرف محاسبين آخرين وترتيبها في كتاباتهم وحساباتهم مع الإشارة أنهم لا يمارسون أو رقابة على المحاسبيين المكلفين بتجميع مذكراتهم بالرغم مخولون بمعاينة تسجيلاتهم المحاسبية .[1]

ومن بين مهامهم :" التقييد / والتسجيل وترتيب المنفذة من قبل محاسبي الآخرين "

المطلب الثاني : من حيث المعيار العضوي

الفرع الأول : محاسبو العموميون الرئيسون

عرفته الفقرة من المادة 20 على أنه هو الذي قدم الحسابات إلى مجلس المحاسبة حيث يتفرعون إلى العديد من الفروع:

- **العون المحاسبي المركزي للخزينة** : يتولى إدارة الوكالة المحاسبية المركزية ويقوم في سبيل ذلك بالمهام التالية :

✓ تجميع الوضعيات المحاسبية الدورية التي يقدمها المحاسبون العموميون .

✓ تفحص التدوينات المحاسبية الدورية التي يقدمها المحاسبون العموميون اعتمادا على الوثائق .

✓ تنفيذ العمليات المتعلقة بالحسابات الجارية التي تفتحها الخزينة لدى الصكوك البريدية والبنك المركزي.

✓ إعداد تقرير أو عرض حساب أو حصيلة ذات طابع ظرفي أو دوري .

- **أمين الخزينة المركزية** .: هو المسؤول عن تنفيذ الميزانية على المستوى المركزي خاصة ميزانية الوزارات وفي سبيل ذلك يقوم بمهمة انجاز عمليات الدفع الخاصة بنفقات التسيير وكذا ميزانية التجهيز .[2]

- **أمين الخزينة الرئيسية**: يتولى عمليات الخزينة دون عمليات مجانية يتكفل بها بصفة استثنائية عند تغطية المديونية كما يتكفل بمعاشات المجاهدين كونها تعتبر ديون على عاتق الدولة .

- **أمناء خزائن الولايات بالنسبة لميزانية الولاية** : نصت المادة 53 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها على أن أمين

[1] المادة 21 من القانون 23-07 ، مصدر سابق .

[2] كنزة بلحسين : الرقابة المالية على النفقات ، مرجع سابق ، ص 44-45.

خزينة الولاية هو المحاسب الرئيسي لميزانية الولاية يتم تعيينه من طرف وزير المالية على رأس خزينة كل ولاية يكلف بتنفيذ عمليات الإيرادات والنفقات ميزانية الولاية والهيئات العمومية ذات الطابع الإداري الموجودة في إقليم الولاية .

- أمناء خزائن البلديات بالنسبة لميزانية البلدية.
- أمناء خزائن المؤسسات العمومية للصحة .
- أعوان المحاسبون للدولة .

الفرع الثاني : المحاسبون العموميون الثانويون

عرفته الفقرة 2 من المادة 20 للقانون 23 -07 سالف الذكر هم الذين تكون عملياتهم ممركزة من طرف المحاسب الرئيسي كما يقدمون حساباتهم لمجلس المحاسبة ، ويتمثل المحاسب العمومي في كل من :

- ✓ أمين خزينة في البلدية " هو الذي يقوم بهذه المهام:

01/ القيام تحت مسؤوليته بكل إجراءات الضرورية لتحصيل الايرادات والهيبات والعطايا والمواد الأخرى .

02/ تنبيه الامرين بالصرف بانتهاء آجال الإيجارات .

03/ منع سقوط حقوق البلدية بالتقادم.[1]

- ✓ أمناء خزائن القطاعات الصحية ومراكز استشفائية الجامعية :
- ✓ قابضو أملاك الدولة .
- ✓ قابضو الجمارك ..
- ✓ محافظو الرهون .
- ✓ قابضو الضرائب

الفرع الثالث : محاسبو الأموال والقيم والمحاسب الفعلي

سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح أهم محاسبو الأموال وأهم القيام بالإضافة إلى مهام محاسب الفعلي :

عرفته الفقرة 1 من المادة 21 من القانون 23-07 سالف الذكر على أنهم المكلفون بالتداول والحفاظ على الأموال والقيم والسندات التي يمتلكها الأشخاص المعنويون وهذه الأشخاص المعنوية نصت عليها المادة الأولى من هذا القانون وهم (الدولة / الجماعات المحلية / ومؤسسات الإدارية /والمؤسسات العمومية للصحة)[2]

المحاسب الفعلي : زيادة على هذه الأصناف قد نصت المادة 17 من القانون 23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي يعتبر محاسبا فعليا في مفهوم هدا

[1] خالدي فيصل : مهام وصلاحية أمين خزينة البلدية وأهم الصلاحيات التي يقوم بها ، مجلد 18، ع 01، سنة2022.ص 648-649

[2] المادة 01و21 من القانون 23-07 مصدر سابق .

القانون ، الشخص الذي يمارس العمليات المذكورة في مادة 24.منه دون أن يكتسب صفة المحاسب العمومي ؛ وبدون ترخيص صريح من الهيئة المختصة لهذا الغرض [1].

خلاصة الفصل الأول

ومن هذا الفصل استنتجنا أن المشرع قد أحدث تغييرات في الأعوان الذين يقومون بتنفيذ الميزانية ومنهم المحاسب العمومي فقد فصل المحاسب العمومي في هذا القانون التعريف عن المهام خلافا للقانون القديم 90-21الملغى قد جمع التعريف مع الصلاحيات في مادة واحدة ، وقد صدرت في 14 أكتوبر الفارط نصوص تطبق أحكام القانون 23 -07 مثلا في تأهيلهم نصت المادة 16 منه على طريقة التأهيل وقد دعما في المادتان2و4 منه تشرح الطريقة المذكورة . في المادة 16 فقد عمل المشرع على تنظيم النظري للمحاسب العمومي لتسيير والحفاظ على المال العام

[1] المادة 17 من القانون 23-07 المتضمن ل قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ، مصدر سابق .

الفصل الثاني:

الإطار التنظيمي للمحاســـــب العمومـــــي

- **المبحث الاول:** صلاحيات والتزامات المحاسب العمومي
- **المبحث الثاني**: مسؤوليات المحاسب العمومي ورقابة الهيئات المختصة على أعماله .

الفصل الثاني : الإطار التنظيمي للمحاســـــب العمومـــــــي

يلعب المحاسب العمومي دورا هاما في كل العمليات المسندة إليه قصد تنفيذ الميزانية العمومية فهو شخص مؤهل للقيام بعمليات الحسابية اللازمة لتحصيل الموارد وصرف الاعتمادات ،كما يقوم هاذا الأخير أي المحاسب العمومي بمهام حساسة في تنفيذ الميزانية باعتباره عون من أعوان المحاسبة العمومية وركائزها الأساسية لذا وضعت له مختلف الأنظمة والتشريعات قواعد ومهام تحكمه فأردنا أن نسلط الضوء عليه في هاذا الفصل

المبحث الاول: : التزامات المحاسب العمومي واختصاصاته

باعتبار المحاسب العمومي أحد الفاعليين الأساسيين في تنفيذ الميزانية العامة وتطبيقها ، فدوره محوريا حيث يسير الأموال العمومية ويضمن حسن استغلالها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بهما كما أن المهام المسندة له دقيقة تدفعه لتقييد الصارم بمبدأ المشروعية والشفافية ،فارتباطه بالمال العام تجعل له مسؤوليات جسيمة تقع على عاتقه وبالإضافة إلى أن له صلاحيات المحاسب العمومي قانونية وتنظيمه واضحة تشمل تحصيل الايرادات وتنفيذ النفقات لذا فإن المحاسب العمومي له بعض الالتزامات المنصوص عليها في القانون 23-07يجب التقييد بها.

المطلب الأول :صلاحيات المحاسب العمومي

لقد نصت المادة 24 من القانون 23-07المتعلق بالمحاسبة العمومية وتسيير المالي على مهام المحاسب العمومي ،يكلف المحاسب العمومي بما يلي :

- تحصيل الايرادات أو دفع نفقات
- حراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم والأغراض أو المواد المكلف بها .
- مسك المحاسبة الميزانية على أساس مبدأ الحقوق والالتزامات المثبتة .
- التقييد المحاسب للقيم الغير الثابتة .
- اعداد قوائم المالية والحسابات التسيير

- حفظ الوثائق الثبوتية والمستندات المحاسبة للعمليات المتخذة على مستوى المركز المحاسبي الذي يسيره.

حيث أضف على المادة 33من القانون 90-21 الملغى مهام جديدة .[1]

الفرع الأول : بالنسبة للنفقات

للتنفيذ النفقات العامة المقررة في ميزانية الدولة الجماعات المحلية أو الهيئات المؤسسات الادارية التي تخضع لقواعد المحاسبة العمومية هناك مرحلتين :

أولا : المرحلة الادارية

وتشمل الالتزام والتصفية والامر بالصرف أو تحرير الحوالة وهذه المرحلة من اختصاص الآمر بالصرف حيث أن الالتزام هو الاجراء الذي يتم بموجبه إنشاء الدين وينقسم إلى التزام قانوني من طرف الآمر بالصرف اتجاه الدائن والالتزام المحاسبي هو الالتزام بالنفقة لدى المراقب ميزانياتي وفي كل الحالات يجب أن يراعي الالتزام حدود الرخصة الميزانية ثم تأتي مرحلة التصفية يتم فيها التأكد من وجود الدين وتحديد المبلغ الدقيق للنفقة ، بالنظر للوثائق الثبوتية ثم قيام الآمر بالصرف بشهادة أداء الخدمة والتي تعني أن الإنجاز أو التسليم أو الخدمة قد تتم وفق الشروط المطلوبة والمتفق عليها ، وهنا يأتي الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات أو تبليغها للمحاسب العمومي والتي تعتبر أمر بدفع هذه النفقات حيث تكون مرفقة بالوثائق الثبوتية المنصوص عليها في التنظيم والتشريع ساري المفعول .[1]

ثانيا :المرحلة المحاسبية

تبدأ هذه المرحلة من لحظة تبليغ أوامر الصرف أو الحوالات أو النفقات للمحاسب العمومي ، حيث يتم في هذه المرحلة عملية دفع النفقة العمومية لفائدة الدائمين وبالتالي يتم إجراء وقد حددت المادة 27 من القانون 23-07 المذكور أعلاه الشروط الواجب أن يتأكد منها المحاسب العمومي قبل القيام بدفع أي نفقة وهي :

- احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم .
- صفة الآمر بالصرف .
- توفر الاعتمادات المالية .
- توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة .

[1] المادة من القانون23-07 متعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي مؤرخ في 07 ذو الحجة عام 1444هجري الموافق ل25يونيو سنة 2023، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 42 ،صفحة06.

[1] د نادية خالد بعافية رشيد : المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها ترشيد الانفاق العام على ضوء القانون 23-07، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، عدد 02، سنة2024،ص330.

- تبرير أداء الخدمة .
- دقة حساب مبلغ الدين .
- دقة التقييد ميزانياتي .
- وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما (تأشيرة لجنة الصفقة – المراقب ميزانياتي – الرقابة التقنية .....إلخ).
- الطابع الابرائي للدفع .
- عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة .[1]

وبعد التأكد من جميع هذه الشروط يقوم المحاسب العمومي بتحويل النفقة لحساب الدائنين وفق آجال منصوص عليها قانونا ، ويجب التنويه أن القانون23-07 أعلاه قد خفف المسؤولية المالية التي يتم اقحامها من طرف وزير المالية أو مجلس المحاسبة من خلال حصر قائمة الوثائق الثبوتية التي يجب إرفاقها مع النفقة بإعداد مدونة لهذه الوثائق عكس القانون 90-21 الملغى الذي كان يضع مسؤولية مالية وشخصية ضخمة على محاسب العمومي من خلال نص المادة 36 منه على وجوب مطابقة النفقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو ما كان في الكثير من الأحيان سبب في اقحام المسؤولية المالية للمحاسبين العموميين بمبالغ ضخمة على أثر تكييف بعض النفقات على أنها غير شرعية بسبب عدم تطابقها مع النص القانوني أو التنظيمي ومن المفترض أن هاذا التعديل سيجعل المحاسبون العموميون يعملون في أريحية من ناحية تقليل الحالات التي تقحم مسؤولياتهم الشخصية والمالية بسبب عدم
الانتباه وفي أحيان أخرى بسبب أخطاء الغير ويقلل أيضا حالات رفض النفقات وبالتالي يساهم في تسريع عملية دفع النفقات .

الفرع الثاني : بالنسبة للإيرادات

تمر عملية تحصيل الإيرادات العامة المصادق عليها بمرحلتين أساسيتين وهما المرحلة الادارية والمرحلة المحاسبية ،وكل مرحلة تتضمن شروط ومراحل فرعية متعلقة بالتنظيم والتشريع ساري المفعول وتوضح صلاحيات كل طرف ، القانون رقم 07/23.سابق الذكر .**المرحلة الإدارية :**هذه المرحلة لتحصيل الايرادات هي من مقام الآمر بالصرف وتشمل

بالرتيب عمليات الإثبات والتصفية والآمر بالإيراد حيث أن إثبات الإيراد هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي ؛ أما التصفية فهي إجراء الذي يسمح بتحديد المبلغ الدقيق للدين المستحق لفائدة الدائن العمومي (الدولة ،الجماعات المحلية ....) والإيراد المثبت والمصفى يكون محل أمر بالإيراد صادر عن الآمر بالصرف ويبلغ للمحاسب العمومي إلا في بعض أنواع الإيرادات التي لا تتطلب إصدار أمر الإيراد.

1 ديادية خالد بعافية رشيد، مرجع نفسه: ص331

المرحلة المحاسبية : هذه المرحلة من المسؤولية المحاسب العمومي الذي يقوم بالتحصيل وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إيراد الدين العمومي ويكون التحصيل إما بطريقة ودية ، وهذا بتقدم المدين طواعية من أجل تسديد المترتبة عليه أو يكون جبريا بعد استنفاذ التحصيل الودي وتحويل سندات الإيرادات إلى سندات تنفيذية، ويتم التحصيل الجبري عن طريق الاقتطاع المباشر بالمعارضة أو الحجز. [1]

أو إصدار إشعار ما للمدين لدى الغير AIDأو غيرها من صيغ التحصيل الجبري المنصوص عليها في القانون والتنظيم ساري المفعول ، حيث أعطى المشرع للمحاسب العمومي صلاحيات واسعة في هاذا المجال .وقد حددت المادة26من القانون 23-07 شروط التكفل بأوامر بالصرف بالتأكد من أن الآمر مرخص له بموجب القانون والتنظيم بإصدار الآمر بالصرف بالإيراد وكذلك القيام بالمراقبة المادية في حدود

العناصر التي يمتلكها لصحة أوامر الإيراد وكذا أوامر الإلغاء والتخفيض ومدى مطابقتها للقانون والتنظيم المعمول بهما والملاحظ أن مراحل التحصيل الإيرادات لم تختلف وفق القانون الجديد .[2]

الفرع الثالث : المهام الجديدة للمحاسب العمومي في قانون 23-07

كلف المشرع الجزائري بعض المهام الجديدة بالمحاسب العمومي وكلفه بها ، فصل قانون المحاسبة العمومية والتسيير المالي 23-07 وكذا المرسوم التنفيذي 24-90 المؤرخ في 2024/02/22المحدد بمحتوى كيفية تطبيق المحاسبة العمومية في أنواع المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسب العمومي وتتمثل المحاسبة المنصوص على مسكها فيما يلي :

01/ مسك المحاسبة العمومية : قبل صدور القانون رقم 23-07 كانت عملية مسك المحاسبة من طرف المحاسبيين العموميين تتم وفق أساس الصندوق أي انها تكتفي بتقييد المنجزة للإيرادات أو النفقات الميزانية أو عمليات الخزينة في كتابات المحاسبيين العموميين وفق مدونة حسابات الخزينة ،ثم إنجاز حساب التسيير في أخر السنة على أساس نقدي أيضا لكن مع الإصلاح المحاسبي الرامي في مرحلة مستقبلية إلى التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام pisas لقد نص القانون الجديد على مسك ثلاث أنواع من المحاسبة بتنظيم المعلومة من خلال القانون 23-07.

[1] د نادية خالد بعافية رشيد : المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها ترشيد الانفاق العام على ضوء القانون 23-07، ، مرجع سابق ، ص332.

[2] :المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها في ترشيد الانفاق العام على ضوء القانون 23-07 ، مرجع سابق ،ص332.

- ✓ إدخال وتصنيف وتسجيل ومراقبة بيانات العمليات الميزانية والمحاسبة وعمليات الخزينة بهدف إنشاء حسابات مطابقة للتنظيم صادقة.[1]
- ✓ عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعيات عند قفل السنة المالية.
- ✓ المساهمة في حساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وكذا تقييم ناجعتها.
- ✓ توفير البيانات التي تعالجها المحاسبة الوطنية.

وهذا ويجري التحضير لإطلاق نظام معلومات مدمج لربط جميع المراكز المحاسبية والسماح بالتكفل رقميا بجميع العمليات المحاسبية بالتوازي مع النظام المدمج لتسيير الميزانية ,وتتمثل أنواع المحاسبة المنصوص عليها في القانون. وهذا ما نصت عليه المواد من 79 إلى 83 من القانون 23-07سالف الذكر.

المحاسبة الميزانياتية: وهي المحاسبة المعمول بها من قبل وتم الإبقاء عليها في النظام الجديد لأنها تسمح بتتبع أني لعملية تحصيل الايرادات ودفع النفقات حيث أنها تبين تنفيذ المحاسبة الميزانياتية ، وتضم هذه المحاسبة محاسبة الالتزامات ؛ محاسبة الصندوق ؛ حيث تضم المحاسبة الأولى تسجيل النفقات بعنوان السنة المالية التي تم الالتزام فيها ، أما محاسبة الصندوق فهي تسمح بتسجيل الايرادات والنفقات بعنوان السنة المالية التي تمت فيها عملية التحصيل أو الدفع وتترتب عن محاسبة الصندوق نتيجة تمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات المنجزة فعلا خلال السنة المالية {وهذا ما نصت عليه المواد من 84إلى 86من القانون23-07المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي } .

المحاسبة العامة : من المستجدات التي أتى بها القانون 32-07 أن المحاسبة العامة تقوم على مبدأ الحقوق والالتزامات المثبتة تسجل من طرف المحاسبيين العموميين وفق مبدأ العقد المزدوج مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية ونتيجة الدورة وبعكس محاسبة الصندوق فإن المحاسبة العامة أخذا لعمليات بعين الاعتبار من خلال السنة المالية التي ترتبط بها بغض النظر عن تاريخ الدفع أو التحصيل كذلك تمسك المحاسبة العامة على أساس المخطط المحاسبي وليس مدونة حسابات الخزينة كما هو الأمر بالنسبة لمحاسبة الصندوق وبالتالي فهي تبين الوضعية المالية والممتلكات للأشخاص المعنوية وتهدف الى التسجيل :

- العمليات الميزانية ، عمليات الخزينة ،العمليات المنجزة مع الغير والمؤقتة ، عمليات التسوية .

[1] : د نادية خالد بعافية رشيد : المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها ترشيد الانفاق العام على ضوء القانون 23-07، ، مرجع سابق ،ص335..

- جرد الموجودات والمنقولات والعقارات والمخزونات والقيم غير الثابتة .
- الامتلاك والمؤونات والنواتج الأعباء المرتبطة بالسنة المالية .[1]

المحاسبة التحليلية : نص القانون الجديد على مسك تحليلية من طرف الأمرين بالصرف تهدف لتحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في اطار البرامج بهدف التمكين من إجراء التقييمات اللازمة لنجاعة هذه البرامج والأنشطة ويتم مسك هذه المحاسبة من طرف الآمر بالصرف على أساس معطيات المحاسبة التي يقوم بها المحاسبون العموميون.

الحسابات العامة للدولة : نصت المادة 96 من القانون 23-07 أن للدولة يتضمن الميزان العام للحسابات وهو الجدول الذي يقيد فيه مختلف العمليات التي تمت من خلال السنة المالية وكذا لقوائم المالية ، والقوائم المالية هي مفهوم جديد بالنسبة للمحاسبيين العموميين في الجزائر وجاء في إطار مطابقة من نفس القانون فإن القوائم التي يجب إنجازها هي :

- ✓ الحصيلة أو الوضعية المالية .
- ✓ حساب النتائج أو قائمة النجاعة المالية .
- ✓ جدول تدفقات الخزينة .
- ✓ جدول تباين الوضعية الصافية المالية .
- ✓ الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية والمذكرات التوضيحية الأخرى [2].

المطلب الثاني : التزامات المحاسب العمومي

سنتطرق في هاذا المطلب إلى توضيح المهام الموكلة إلى المحاسب والالتزامات التي منحت له وعليه إتباعها وهذا ما يجعل كل العمليات المتعلقة بترشيد النفقات وتحصيل الإيرادات والدور الرقابي للمحاسب العمومي أثناء وقبل وبعد ممارسة العمليات المتعلقة بالميزانية العامة والتجديد الحاصل في هاذا القانون.

الفرع الأول : الالتزامات المتعلقة بتحصيل الإيرادات

[1]: المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها في ترشيد الانفاق: مرجع سابق ،ص334

[2] المحاسبة العمومية في الجزائر ودورها في ترشيد الانفاق : مرجع سابق ،ص335.

هذه الالتزامات تفرض على المحاسب العمومي التدقيق في مختلف التحصيلات للتثبيت من أن تقديرها وتحقيقها ودخولها إلى الصندوق قد ترفقها للقوانين والتنظيمات المعمول بهما وتطبيق الأحكام المادة 26 من القانون 23-07 السابق الذكر فإنه يتعين على محاسب العمومي قبل التكفل بأوامر والإيرادات التي يصدرها الآمر بالصرف أن يعمل على :

01/ التأكد من أن الأمر بالصرف مرخص له بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها ، بإصدار الأمر بالإيراد .

02/ المراقبة المادية في حدود العناصر التي يملكها بحجة أوامر الايراد وكذا أوامر الإلغاء والتخفيضات ومدى مطابقتها للتنظيم .والملاحظ فيما يخص هذه المادة هو أن المشرع نص صراحة على حصر مجال المراقبة المادية للمحاسب العمومي على كل ما يتعلق بالإيرادات سواء من حيث التحصيل ، الإلغاء أو التخفيض إذا جعلها في حدود العناصر التي يملكها أي تتم الرقابة المادية الحسابية على أساس الوثائق والمستندات المتوفرة لديه مما يشكل نوع من الحماية للمحاسب العمومي إذ يسأل فقط على ما هو مدون ومسجل في الوثائق المرسلة إليه والموجزة عنده. [1]

الفرع الثاني : الالتزامات المتعلقة بصرف النفقات

لقد جددت المادة 27 من القانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي على التزامات المحاسب العمومي التي يجب أن يعمل على احترامها قبل تنفيذ العمليات المتعلق بصرف النفقات وهي :

- ✓ احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم .
- ✓ صفقة الآمر بالصرف .
- ✓ توفير الاعتمادات المالية .
- ✓ توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة .
- ✓ تبرير أداء الخدمة .
- ✓ دقة حساب مبلغ الدين.
- ✓ دقة التقييد للميزانية.
- ✓ وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التشريع .
- ✓ الطابع الابرائي للدفع .
- ✓ عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة هذه الالتزامات العشر جددها المشرع بشكل دقيق على عكس ما كان معمول به بموجب المادة36من القانون 90-21

[1] دكتور جباري بودالي .دكتور مكاوي زوبير : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون 23-07،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، العدد 02، سنة2024 ، ص571

الملغى لم تنص صراحة على بعض الالتزامات رغم أن المحاسب العمومي كان يلتزم باحترامها قبل تسديد أي نفقة نظرا للنص عليها في نصوص أخرى وهي:

- ✓ احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم .
- ✓ توفر السيولة ما عدا بالنسبة لميزانية الدولة .
- ✓ دقة التقييد ميزانياتي. [1]

[1] دكتور جباري بودالي .دكتور مكاوي زوبير : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون 23-07، مرجع سابق صفحة 572-573.

وعلى العموم فإن الالتزامات العشر يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأي نفقة أن تتأكد منها وإلا تعرض للمسائلة أمام المجلس المحاسبة على مخالفته لقواعد الانضباط ميزانياتي والمالي إذ ترتب عن ذلك ضرر للخزينة العمومية أو هيئة عمومية .

احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم:

قبل تسديد أي نفقة لابد من توفر الوثائق الثبوتية المتعلقة بها وتختلف هذه الوثائق حسب تصنيف أعباء الميزانية ، إذا يثبت المحاسب العمومي من وجود هذه الوثائق ويتأكد من مطابقتها مع النصوص التنظيمية التي حددت نماذجها خاصة النفقات المصنفة حسب طبيعتها الاقتصادية (نفقات المستخدمين ، نفقات تسيير المصالح ،نفقات الاستثمار .....) أي التحقق فيما إذا كانت هذه الوثائق موجودة أو ناقصة وصادرة وفق النماذج المعمول بها كما يثبت من ملء البيانات التي تتضمنها .

صفة الآمر بالصرف :

التأكد من الوثائق الثبوتية المتعلقة بالنفقة موقعة ومختومة من قبل الآمر بالصرف أو المفوض كما يثبت من مطابقة الامضاء والختم مع النموذج المرسل للمحاسب العمومي وبعبارة أخرى الاعتماد الذي يعد إجراء المفروض على هذا الأخير الآمر بالصرف حتى يعترف به المحاسب العمومي.[1] وهذا ما نصت عليه المادة 27 من القانون 23-07سالف الذكر .

توفر الاعتمادات المالية :

وجود مخصصات مالية مرصودة في الميزانية ، وعدم تجاوزها إذ لا يمكن الالتزام والامر بالصرف أو دفع النفقات إلا في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة .

توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة :

وجود أموال في الصندوق فقد يكون الاعتماد موجود لكن السيولة غير متوفرة ماعدا بالنسبة للدولة أين يمكن التسديد رغم دعم توفر التغطية المالية.

تبرير أداء الخدمة :

يعني إثبات أداء أو انجاز الخدمة من قبل الدائن ويكون ذلك بإعداد شهادات الخدمة المؤدات أو بالتصديق على بعض الوثائق الثبوتية للنفقة (فواتير – وضعيات أشغال ومحاضر استلام).

1 نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون23-07، مرجع سابق، صفحة 572.

دقة حساب مبلغ الدين :

التدقيق في الأرقام و المجاميع حساب مبلغ النفقة المراد دفعها وتطابقه في كل الوثائق الثبوتية (سندات طلب فواتير – وضعيا الالتزام – وضعيات الأشغال – محاضر الاستلام).

دقة التقييد ميزانياتي :

ويعني ذلك أن تكون النفقات قد قيدت وصرفت حسب طبيعتها ووفق التصنيف الذي يتكون من أبواب وأقسام أي خصم النفقة من الباب والقسم المتخصص لذلك.

وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم :

أن تكون الوثائق ثبوتية مؤشرة من قبل الهيئات المكلفة بالرقابة عندما تكون هذه التأشيرات المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية مثل : (تأشيرة المراقب ميزانياتي ، المصالح التقنية ،لجنة الصفقات)[1]

الطابع الابرائي:

أن عملية دفع النفقة تبرر الذمة المالية وتصبح الهيئة غير مدين ،لذا يجب التأكد من هوية وصفة الدائن إذا كان مبلغ النفقة سيدفع نقديا والتأكد من رقم الحساب البنكي والبريدي الذي قدمه قبل صب مبلغ النفقة .

عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة :

- **عدم تقادم النفقة :**

نص المشرع على تقادم الديون المستحقة على الدولة في القسم الرابع من الفصل الثاني 23-07طبقا لأحكام المادة 36منه فإن كل الدين المستحقة لفائدة الغير تتقادم وتسقط نهائيا إذا لم تدفع لهذه الديون في أجل أربع سنوات ابتداء من اليوم الأول من السنة المالية التي تصبح فيها هذه الديون مستحقة مالم تنص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك وهنا باستثناء

- الديون التي لم يتم الأمر بصرفها ودفعها في الآجال المذكورة.
- الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة 36من القانون المدني رقم 75-58 المؤرخ في سبتمبر 1975المعدل والمتمم وهما في حالة وجود

[1] مرجع سابق : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون23-07:صفحة 573.

مانع مبرر شرعا يمنع الدائن من المطالب بحقه وعديمي الأهلية والغائبين ، والمحكوم عليهم بعقوبات جنائية إذا لم يكن لهم نائب قانوني . [1]

- الديون الناتجة عن الأجور واللواحق أجور المستخدمين وتوقف آجال التقادم الرباعي في حالة رفع طعن لدى جهة قضائية وإلى غاية تاريخ صدور القرار القضائي النهائي المثبت لحق الدائن.

كما تتقادم نهائيا وتكسب لصالح الهيئات الخاضعة للقانون 23-07المبالغ الواردة في كتابات المحاسبيين العموميين بعنوان الودائع الإدارية والقضائية التي لم تسدد خلال أجل خمس عشرة سنة ابتداء من أول يوم من سنة ، السنة المالية التي تم تقييدها فيها مالم تنص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك .

- **عدم وجود معارضة :**

بمعنى ليس هناك اعتراض على تسديد النفقة من قبل الغير ووجود حجز ، على أساس الالتزام فإن المحاسب العمومي للهيئة المكلف بها يتأكد في إذا كان الدائن لهذه الهيئة ليس مدنيا في حد ذاته لها أو إنه تم تبليغه بإشعار ما للمدنيين لدى الغير صادر عن إدارة الضرائب ،أملاك الدولة أو صادر عن محاسبيين عموميين آخرين في هذه الحالة يقطع المحاسب العمومي مبلغ الموجب من النفقة المراد دفعها في الحساب المستفيد .[2]

[1] دكتور جبار بودالي ود. مكاوي زوبير : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون 23-07، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية السياسية ، العدد ،سنة 2023 ، ص 574.

[2] : نظام المسؤولية ، نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون23-07 ، مرجع سابقص 575.

المطلب الثالث :الدور الرقابي للمحاسب العمومي

سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح كيفية تطبيق وممارسة الرقابة على الميزانياتية العامة في تسيير الأموال للمحاسب العمومي في الفرعين الأول والثاني

الفرع الأول : رقابة على تنفيذ الميزانية

01/ الرقابة الواسعة على النفقات

طبقا للمادة 27 من القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21جوان 2023 سالف الذكر ، يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأي نفقة التأكد من تسع نقاط كما يلي :

- صفة الآمر بالصرف .
- توفر الاعتمادات المالية .
- تبرير أداء الخدمة .
- توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة .
- دقة التقييد الميزانياتية .
- دقة حساب مبلغ الدين .
- الطابع الابرائي للدفع .
- عدم تقادم النفقة أو وجودها محل للمعارضة
- وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التنظيم والتشريع المعمول به.[1]

01/ **صفة الآمر بالصرف** : وهو الإجراء الرقابي الأول الذي يجب على المحاسب القيام به قبل المرور إلى فحص الشروط الأخرى للتحقق من شرعية النفقة ، فيفرض أن اعتماد الآمر بالصرف قد تم فإنه يبقى على هذا الأخير القيام بمضاهاة التوقيع على أمر أو حوالة الدفع والسندات المرفقة بذلك المقدم له كنموذج لتوقيع الآمر أثناء اعتماده للتحقق من تطابقها.

02/ **توفير الاعتمادات المالية** : في ممارسة الرقابة على عنصر توفر الاعتمادات ، يتأكد المحاسب العمومي من توفرها في الميزانية المخصصة للجهة الإدارية المعينة التي هو مكلف برقابتها ، ومن كفاية هذه الاعتمادات المفتوحة له ، أو من أن هذه الاعتمادات

[1] عبد الفاتح جزولي : تأثير القانون العضوي 18- 15المتعلق بقوانين المالية على المحاسبة العمومية ، دراسة حالة القانون رقم 23-07 ، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ، ص92.

مخصصة لهذه النفقة بالذات ، لأنه لا يجوز كذلك أن تعقد نفقة على اعتماد مخصص لنفقة أخرى [1].

3/ **تبرير أداء الخدمة** : يعني إثبات أداء او إنجاز الخدمة من قبل الدائن ويكون ذلك بإعداد شهادات الخدمة المؤدية أو بالتصديق على بعض الوثائق الثبوتية للنفقة (فواتير - وضعيات أشغال أو محاضر الاستلام.)

4/ **توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة** : وجود أموال في الصندوق فقد تكون الاعتمادات موجودة ولكن السيولة غير متوفرة ماعدا بالنسبة للدولة أنه مكلف بالتسديد رغم توفر تغطية مالية [2].

5/ **دقة التقييد الميزانياتي** : ويعني ذلك أنه تكون النفقات قد قيدت وصرفت حسب طبيعتها ووفق التصنيف الذي يتكون من ابواب و أقسام أي حسم النفقة من الباب والقسم المخصص لذلك .

6/ **دقة حساب مبلغ الدين** : التدقيق في الأرقام والمجاميع حساب مبلغ النفقة المراد دفعها وتطابقه في كل الوثائق الثبوتية وسندات الطلب فواتير، وضعيات الالتزام ،وضعيات الأشغال ، حوالات .

7/ **الطابع الابرائي للدفع** : أن دفع مبلغ النفقة حتما إلى إبراء ذمة الجهة الإدارية من هذا المبلغ ، لذا يجب على المحاسب العمومي قبل إجراء عملية الدفع وأن هوية الدائن الذي يتم إليه دفع مثبتة بشكل لا يدع مجالا للبس والخلط أو الغلط أو من وجود أختام أداء الخدمة على ظهر الفاتورة أو وضعية الأشغال ونستثني حالة التسبيقات فيما يتعلق بالصفقات العمومية .[3]

8/ **عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة** : تسقط بالقادم وتسدد نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أ المؤسسة عمومية ما لم تدفع هذه الديون في أجل أربع سنوات ابتداء من يوم الأول للسنة المالية على خلاف ذلك .

9/ **وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التنظيم والتشريع المعمول به** : إذ يجب على المحاسب العمومي قبل دفع النفقة ، التأكد من أن هذه الأخير خصصت

---

[1] جبار بودالي - مكاوي زوبير : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07 ، العدد 02 ، ص 573.

[2] كنزة بلحسين عبد المجيد الخذاري : رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، عدد 01، ص1602- 1603.

[3] نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07 المرجع نفسه : ص573.

للرقابة القبلية .من قبل المراقب ولجان الصفقة العمومية عن طريق تفحص التأشيرات على بطاقة الالتزام والملفات المرفقة والوثائق الثبوتية عند الحاجة . [1]

02/ **الرقابة المحدودية على الإيرادات** : طبقا لأحكام المادة 24 من القانون 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 سالف الذكر ، على أنه يتعين على المحاسب العمومي من قبل التكفل بأوامر الايرادات التي يصدرها الآمر بالصرف التأكد من نقطتين رئيسيتين هما :

01/ التأكد أن الأمر بالصرف مرخص له بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها ، بإصدار الأمر بالإيراد .

02/ المراقبة المادية في حدود العناصر التي يمتلكها لصحة أوامر الإيراد وكذا أوامر الإلغاء والتخفيضات ومدى مطابقتها للتنظيم الساري المفعول .[2]

الفرع الثاني : تجاوز الرقابة الممارسة من قبل المحاسب العمومي الأمر بالتسخير:

يمارس المحاسب العمومي رقابة قبلية على النفقات ,حيث لا يتم صرف أو دفع أي مبلغ من الأموال العمومية إلا بعد موافقته ومطابقته للوثائق القانونية لذا فإن دوره لا يقتصر على الجوانب التقنية في التسجيل والمحاسبة ,بل تمتد لي تشمل رقابة فعلية على حسن إستعمال المال العام , وهذا ما يعزز مبدأ الشفافية ويكرس داخل الهيئات العمومية.

تعريف الآمر بالتسخير :

المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 24- 344 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام1446 الموافق 14 أكتوبر سنة2024 يحدد إجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسب العموميون الآمر بالتسخير وثيقة يعدها الآمر بالصرف تتضمن وجوبا النفقة المرفوضة بالإضافة إلى الأسباب المبررة لهذا الرفض وكذلك عبارة يسخر المحاسب للدفع ويمثل هذا الأمر وثيقة إثبات للدفع النفقة .يجب أن يكون الأمر بالتسخير مطابقا للنموذج الملحق بهذا المرفق .[3]وقد نصت المادة 61 من القانون رقم 23- 07 على حالات التسخير في حالة رفض المحاسب العمومي القيام بالدفع يمكن للآمر بالصرف استعمال حق التسخير كتابيا وتحت مسؤوليته بأن تجاوز هذا الرفض حسب الشروط المحددة في المادة

[1] نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07: ص 573.

[2] عبد الفاتح جزولي : تأثير القانون العضوي 18- 15 المتعلق بقوانين المالية على المحاسبة العمومية دراسة حالة ، ص94.

[3] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 24- 344 المحدد إجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبيين العموميون .

/ **النظام القانوني لإجراء التسخيرة** : تهدف الرقابة لممارسة من قبل المحاسب العمومي إلى التأكد من مطابقة عملية دفع النفقة للقوانين والأنظمة المعمول بها وأن الديون محل التسديد لم تسقط آجالها أو أنها ليست محل للمعارضة بحيث تؤدي إلى ايراد ذمة المدين العمومي بعد خضوعها لعمليات الرقابة السابقة للمراقب المالي ولجان الصفقات العمومية عند الحاجة إضافة إلى فحص صفة الآمر بالصرف وشرعية عملية تصفية النفقات ، إلا أن هذه الرقابة قابلة للتجاوز من قبل الآمر وشرعية عملية التصفية النفقات ، إلا أن هذه الرقابة قابلة للتجاوز من قبل الآمر بالصرف عن طريق إجراء التسخير .

03/ **شروط التسخيرة** : نصت عليهم المادة 62 من القانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي :

أ / **الشروط الموضوعية** : وجود رفض من طرف المحاسب العمومي إذا رفض المحاسب العمومي القيام بالدفع ، يمكن للآمر بالصرف منه كتابيا وتحت مسؤوليته أن يصرف النظر عن هذا الرفض أي لابد من تقديم طلب مسبق .أن يكون الرفض نهائيا من طرف المحاسب العمومي لأنه في حالة الرفض المؤقت بسبب عيب شكلي يمكن تداركه من طرف الآمر بالصرف لا يمكن اللجوء إلى التسخير وهي تحايل الرفض المؤقت للمراقب الميزانياتي .[1] أن يوجد التسخير للمحاسب العمومي المختص أن تخرج حالة الرفض عن الأسباب المذكورة في المادة 62.

ب/ الشروط الشكلية وتتمثل الشروط الشكلية لاتخاذ إبراء التسخير فيما يلي :

- يجب أن يكون التسخير مكتوبا لإثبات إعفاء المحاسب العمومي من المسؤولية ، حيث يستوجب على الآمر بالصرف أن يحرر طلب كتابي من خلاله المحاسب العمومي بشكل صريح وواضح تسديد النفقة تحت مسؤوليته المباشرة بالتالي تبرأ ذمة المحاسب العمومي من المسؤولية المالية والشخصية .
- تضم التسخيرة عبارة الدفع أي أن المحاسب العمومي أن يدفع .
- يحتوي التسخير على أسباب لجوء الآمر بالصرف إليه ، وعادة تبرر بضمان حسن سير المرفق العام وتحقيق المصلحة العامة .
- يجب أن يكون أمر بالتسخير بالنسبة لكل عملية وليس بالتسخير إجماليا لعدة عمليات وليس بالتسخير اجماليا لعدة عمليات .

04/ **مواضع إجراء التسخير** : وهي الحالات التي لا يجوز أن تكون محل التسخير وقد حددتها المادة 63 من القانون 23-07 اذا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسخر الأمر بالصرف المحاسب العمومي لتنفيذ نفقة كانت محل رفض منه لأحد الأسباب التالية:

[1] كنزة بلحسين ، عبد المجيد الخذاري : رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 1 ، سنة 2022 ، ص 1608 ، 1607.

- عدم وجود اعتمادات مالية بالنسبة لميزانية الدولة .
- انعدام إحدى التأشيرات المنصوص عليها قانونا تأشيرة مراقبة النفقات العمومية الموظفة أو تأشيرة لجنة الصفقات المؤهلة إذا كان منصوصا عليه في التنظيم المعمول به . .[1]
- غياب إثبات الخدمة المؤدية.
- طابع النفقة غير إبرائي.
- عدم توفر أموال في الخزينة ما عدا بالنسبة لميزانية الدولة وعند تحليل الأسباب المانعة لاستعمال إجراء التسخير فإنه من المنطقي أن يرفض المحاسب العمومي دفع النفقة عن طريق التسخير في حالة عدم توفر الاعتمادات المالية لأنه لا يملك التغطية المالية للتسديد باستثناء النفقات التي تدفع باسم الدولة والتي يتم تسديد عن طريق السحب عن المكشوف ، أما الأسباب الأخرى فإنها تهدف غلى حماية المال العام.

5/ **اثار تفعيل إجراء التسخير :** يترتب عن إجراء التسخير جملة من الأثار منها ما يتعلق بالمحاسب العمومي ومنها ما يتعلق بالآمر بالصرف وتتمثل في :

- تنفيذ المحاسب العمومي للنفقة محل التسخير إذا توفرت شروطه.
- تحمل الآمر بالصرف المسؤولية الكاملة على التسخير كون هاذا الإجراء استثنائي لتنفيذ العملية دفع النفقات العمومية .
- يصبح الآمر بالصرف المسؤول المباشر أمام هيئات الرقابة عن مشروعية النفقات التي يتم تسديدها عن طريق استعمال هذا الاجراء.
- تقديم المحاسب العمومي تقريرا لوزير المالية في ظرف 15 يوم من تاريخ تنفيذ العملية يذكر فيه تفاصيل عملية التسخير وأسباب رفض الدفع . [2]

يمكن لوزير المالية أن يطلب بتبريرات من الآمر بالصرف وهي تبرأ ذمة المحاسب العمومي من المسؤولية الشخصية والمالية كون الآمر بالصرف تجاوز قراره .

المبحث الثاني : مسؤوليات المحاسب العمومي ورقابة الهيئات المختصة على أعماله

إن للمحاسب العمومي نجاعة فعالة في أدواره التنفيذية والمراقبية وله الكثير من المهام حيث أضاف المشرع الجزائري في الفانون 07/23 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي .حيث تقع على عاتقه مسؤوليات جسيمة تتعلق بحفظ المال العام وتضمن ان يكون الصرف بطريقة القوانين والتنظيمات المعمول بها حاليا لأنه ليس مجرد

[1] المرجع نفسه : ص1610.

[2] : كنزة بلحسين ، عبد المجيد الخذاري : رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير ، مرجع نفسه، ص1611.

موظف أداريا بل هو عنصر رقابي بامتياز حيث تهدف هذه الرقابة إلى حماية المال العام وميزانية الدولة من أي عملية التبذير أو الإختلاس عبر التحقق من صحة العمليات المتعلقة بتنفيذ الميزانية .

المطلب الأول :مسؤوليات واجراءات التخفيف منها

تقع على عاتق المحاسب مسؤوليات جسيمة بإعتباره ركيزة من ركائز المحاسبة العمومية وإذا خلاف تلك المسؤوليات تنجم عن هذا المخالفات ويمكن للمحاسب أن يقوم بطلب تخفيفات من هذه المسؤوليات . وهذ ما سنتكلم عنه في هذا المطلب بفروعه .

الفرع الأول : المسؤوليات

يجب على هذا الأخير أن يتقيد بكل الإجراءات التي تتعلق بالمسؤوليات التي تتعلق بها وتمر بالعديد من المراحل وهذا سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا : المسؤولية الشخصية والمالية

في ظل نظام المسؤولية المالية للمتدخلين الفعالين الذي أقره الإصلاح المالي وتطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 112من القانون رقم 23-07 المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي فإن المحاسبون العموميون ومفوضهم والأعوان الموضوعيون تحت سلطتهم والوكلاء الماليون مسؤولون شخصيا وماليا عن العجز الحاصل في الصندوق ويكون ذلك عن إخلالهم بمهام المتعلقة بحراسة وتداول الأموال والسندات والقيم وحركة حسابات الموجودات ، وكما هو معروف فإن المحاسب العمومي يقوم بمحاسبة ميزانية في إطار محاسبة الصندوق من خلال تصفية ومراجعة والتثبيت من التقييدات والكتابات والسجلات والدفاتر الممسوكة من قبل المحاسب العمومي ، وتختلف المخالفات والأخطاء التي تسبب عجزا في الصندوق لذا يجب التمييز بين نوعين من المخالفات لتحديد طبيعة المسؤولية عن ذلك .[1]

أ/ **أخطاء غير مقصودة أدت على عجز في الصندوق :** وهي تلك الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع في البيانات المحاسبية والسجلات والتي تكون نتيجة السهر أو تفسير خاطئ لتعليمات محاسبية وتقييدات متعارف عليها أو أخطاء إجرائية أو مادية هذا النوع من المخالفات تكون غير عمدية تقع بحسن نية ودون أن يكون المحاسب العمومي أو من قام مقامه نية الحصول على منفعة فإذا لم يتم تدارك هذه الأخطاء وترتب عليها عجز في

[1] دكتور جباري بودالي ود مكاوي زوبير : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي ،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، سنة 2024/2/6، قبول المقال 2024/9/25، ص576- 577.

الصندوق فإنه يسأل عن ذلك شخصيا وماليا .ومثال ذلك قد يكون العجز الحاصل في الصندوق بالنسبة للمحاسب العمومي للبلدية في حالة عدم تطابق الآمر بالدفع مع ما تم قبضه من قبل أمين الصندوق وكذا في حالة عدم التطابق بين الدفتر الصندوق اي حسابات امين الصندوق وبين دفتر المتعلقة ينسب التحصيل : Setieحسابات المحاسب العمومي أو التحصيل .يبين حسابات هاذا الأخير وما تم دفعه في حساب الخزينة ويظهر ذلك من خلال تصريحات بالدفع الصادرة عن امين خزينة الولاية وفي اغلب الاحيان يكتشف عدم التطابق من قبل المحاسب العمومي نفسه [1]

ب / مخالفات مقصودة أدت الى عجز في الصندوق : وهي تلك المخالفات التي تقع في الحسابات والمستندات الثبوتية بسوء نية وتدبير مسبق ويقصد إخفاء نقص في الاموال وذلك بنية الحصول على منفعة ويكون عجز نتيجة التلاعب في الوصول من قبل امين الصندوق أو الوكيل المكلف بتحصيل الايرادات وذلك بالتزوير على وصولات القبض أو إجراء عمليات غير صحية في السجلات ودفاتر الصندوق مثال :

- تسجيل مداخيل في دفتر الصندوق بقيمة أقل مما هي عليه.
- جمع المداخل في سجل الصندوق بأقل من المجموع الحقيقي وتقلها من صفحة إلى اخرى باقل من المجموع الحقيقي كما ورد في الصفحة السابقة.

ثانيا : المسؤولية الشخصية

إن القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية لم ينص على المسؤولية عن مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي إنما نصت عن ذلك أحكام المادتين 88و91 من الأمر ر'قم95- 20المتعلق بمجلس المحاسبة ، هذا النظام كان يطبق فقط على الأمرين بالصرف والمراقبين الميزانين والأعوان العاملين في الهيئات الخاضعة لرقابة مجلس المحاسبة ، أما بالنسبة للمحاسب العمومي يجب أن نشير أولا إلى أن المادة 27 من القانون23-07 والتي حددت التزامات المحاسبي العمومي في مجال صرف النفقات لم تنص على أن المحاسب العمومي يلتزم ، بالتأكيد من مطابقة عمليات النفقات مع القوانين والأنظمة المعمول به[2] التي كانت تنص عليها الفقرة الأولى من المادة 36من القانون رقم 90-21 الملغى وإنما نص القانون رقم 23- 07 على هذه المهمة للمحاسب العمومي والمسؤولية على مخالفتها في الفقرة الثالثة من المادة من المادة 112والتي تقضي على أن المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم مسؤولون شخصيا عن الأخطاء والمخالفات التي تشكل خرقا بينا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم استعمال وتسيير المال العام التي من نشأتها أن تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية ومن هنا فإن المحاسب العمومي لم يعد خاضعا لنظام مسؤولية مالية خاص به بل أصبح يسأل عن مخالفات قواعد الانضباط الميزانياتي وكل العاملين في الهيئات الخاضعة

[1] نفس المرجع : ص 577.

[2] مرجع نفسه : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون 07/23.

لرقابة مجلس المحاسبة . ووفقا للأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة فإن المشرع الجزائري قد قسم مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي بحكم نتيجتها إلى نوعين هما :

- اذ تبين أن هناك مخالفات أو أخطاء كان نتيجة لخرق حكم صريح من الأحكام التشريعية او التنظيمية وتسبب في ذلك ضرر لخزينة العمومية أو هيئة عمومية .
- إذا ثبت أن المسير أو المسؤول قد تجاهل التزاما لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر لصالحه أو لغيره على حساب أموال الدولة أو هيئة عمومية .[1]

أ / المخالفات المتعلقة بخرق صريح للنصوص القانونية والتنظيمية بتسيير الميزانية والممتلكات العمومية التي يترتب عنها ضررا :

نظرا لكثرة وتنوع مخالفات قواعد الانضباط الميزانياتي فإنه تعذر على التشريعات حصرها في مفهوم موحد أو صياغتها في تعريف جامع وقد نص المشرع الجزائري على هذه المخالفات في المادة 88 من الأمر 95-20 التي تقضي على أنها تعتبر مخالفات لقواعد الانضباط في المجال تسيير الميزانية والمالية ، والأخطاء أو المخالفات الآتي ذكرها عندما تكون خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على استعمال

وتسيير الأموال العمومية أو الوسائل المادية وتلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية ، يمكن للمجلس في هذا الإطار أن يعاقب على :

- خرق الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بتنفيذ الايرادات والنفقات .
- استعمال الاعتمادات أو المساعدات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الاقليمية والمؤسسات العمومية أو الممنوحة بضمان منها لأهداف غير الأهداف التي منحت من أجلها صراحة
- الالتزام بالنفقات دون توفر الصفة او السلطة أو خرقا للقواعد المطبقة في مجال الرقابة القبلية .
- الالتزام بالنفقات دون توفر الاعتمادات أو تجاوز ترخيص الخاصة بالميزانية .
- خصم نفقة بصفقة غير قانونية من أجل إخفاء إما الى ما تجاوز ما في الاعتمادات وإما تغييرا لتخصيص الاصلي للالتزامات أو القروض المصرفية الممنوحة لتحقيق عمليات محددة .
- تنفيذ عمليات النفقات الخارجة بشكل واضح عن هدف أو مهمة الهيئات العمومية
- الرفض غير المؤسس للتأشيرات الممنوحة خارج الشروط القانونية .

[1] مرجع سابق : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07، ص579.

- عدم احترام الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بمسك المحاسبات وسجلات الجرد والاحتفاظ بالوثائق والمستندات الثبوتية.
- التسيير الخفي للأموال أو القيم أو الوسائل أو الأملاك العامة .
- كل تهاون يترتب عنه عدم دفع الحاصل الإيرادات الجبائية أو شبه الجبائية التي كانت موضوع اقتطاع من المصدر في الآجال ووفق الشروط التي أقرها التشريع المعمول به.
- التسبب في الزام الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الهيئات العمومية بدفع غرامة تهديدية أو تعويضات مالية نتيجة عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي أو بصفة متأخرة لأحكام القضاء .
- الاستعمال التعسفي للإجراء القاضي بمطالبة المحاسبيين العمومين بدفع النفقات على أسس غير قانونية أو غير تنظيمية .
- أعمال التسيير التي تتم باختراق قواعد إبرام وتنفيذ العقود التي ينص عليها قانون الصفقات العمومية .
- عدم احترام القوانين التي تخضع لها عمليات بيع الأملاك العمومية التي لا تعد صالحة للاستعمال أو المحجوزة من طرف الادارات والهيئات العمومية .[1]
- تقديم وثائق مزيفة او خاطئة إلى مجلس المحاسبة او إخفاء مستندات عنه .

ورغم أن المشرع الجزائري قد حولت حصر قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي مثلما حصر القانون العقوبات الأفعال المجرمة جنائيا حتى يكون في ذلك ضمان لعدم اسراف جهة الإدارة في معاقبة موظفيها من ناحية ولكي يتسنى الإدارة في معاقبة موظفيها من ناحية ولكي يتسنى للمسيرين الاهتمام بالأعمال المحظورة لتجنبها من ناحية أخرى إلا أنه من المستحيل حصر كافة الأخطاء التي تشكل مخالفات لقواعد الانضباط الميزانياتي والمالي وبين ممارسة مجلس المحاسبة لرقابة الانضباط الميزانياتي والمالي .

ب / المخالفة المترتبة عن تجاهل الالتزامات لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر:

تعتبر كذلك مخالفة لقواعد الانضباط المالي تجاهل المسير لالتزاماته لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر لصالحه أو لغيره وتجاهل الالتزام قد يكون عمدي أو غير عمدي نتيجة الاهمال و اللامباة أ و تقصيرا يترتب عليه صرف مبالغ بغير حق أو ضياع الحق من الحقوق المالية أو المادية للهيئات الخاضعة للرقابة من مجلس المحاسبة كما قد يكون تجاهل الالتزام ايجابي هو القيام بداء التصرف يمنعه القانون أو الالتزام السلبي الامتناع

[1] : كنزة بلحسين ، عبد المجيد الخذاري : رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير، مرجع سابق ، ص581.

هو عن أداء عمل وقد نصت المادة 91من الامر 95-20المتعلق بمجلس المحاسبة بغرامة يصدرها في هيئة عمومية خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة [1].

خرق حكم من الأحكام التشريعية أو التنظيمية أو تجاهل التزاماته لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر لصالحه أو لغيره على حساب الدولة أو هيئة عمومية ، هذا النوع من المخالفات يسأل عليها المحاسب العمومي في حالة تجاهل التزاماته المتعلقة بتحصيل الايرادات وتلك الالتزامات العشر 10 المتعلقة بصرف النفقات المنصوص عليها في المادتين 27/26 من القانون23-07المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي المؤرخ في ذي الحجة عام 1444الموافق ل 21 يونيو سنة 2023.

المادة 26 يتعين على المحاسب العمومي قبل التكفل بأوامر الايرادات التي يصدرها الامر بالصرف .

- التأكد من الأوامر بالصرف مرخص له بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بإصدار الأمر بالإيراد .
- المراقبة المادية في حدود العناصر التي يمتلكها ، لصحة أوامر الإيراد وكذا أوامر الإلغاء والتخفيضات ومدى مطابقتها للتنظيم

المادة 27 من القانون 23-07 سابق الذكر : يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأية نفقة ، التأكد من

- احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم .
- صفة الآمر بالصرف .
- توفر الاعتمادات المالية .
- توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة .
- تبرير أداء الخدمة الوطنية . [2]

على هذا الأساس فإن عدم احترام المحاسب العمومي للنصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم وتسيير استعمال المال العام والتزاماته القانونية المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية المنصوص عليها في المادتين 26و27 السابقة الذكر لا تحمله المسؤولية الشخصية والمالية نظرا لأنها لا تشكل عجز في الصندوق إنما وإنما يسأل عليها شخصيا إذ ترتب عليها ضررا على حساب الدولة أو هيئة عمومية ، وعليه فإنه يمكن القول أن المسؤولية على مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي بحكم نتيجتها وفقا للقانون الجزائري فإنه إلى أن يكون الفعل المكونة للمخالفة مترتب من قبل المسؤول أو عون عامل في هيئة خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة الذي يجب أن يكون حريصا في أداء

[1] : نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07، مرجع سابق ، ص 581.

[2] المادتين 26 و27 من القانون رقم 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي المؤرخ في 3ذي الحجة عام 1444، الموافق ل21 يونيو سنة 2023جريدة رسمية ، عدد42، ص6.

مهامه نظرا لان القواعد الانضباط تتطلب قدرا من الحيطة والحذر مادام أنها تتعلق بالأموال والممتلكات العمومية يشترط كذلك أن يكون هناك :

- خرقا صحيحا وبينا للنصوص القانونية والتنظيمية التي تسري على استعمال وتسير الأموال العمومية أو الرسائل المادية أو التجاهل للالتزامات لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر .
- أن يلحق هذا الخرق الصريح للنصوص القانونية والتنظيمية أو تجاهل للالتزامات ضررا العمومية أو هيئة عمومية .[1]

الفرع الثاني : إجراءات المساءلة المالية وطرق الطعن في قرارات مجلس المحاسبة

عندم تكون هناك مخالفات في هذه المسؤوليات تتدخل الهيئات المختصة وتتخذ الإجراءات الازمة للتفادي هذه المخالفات وإذا ادانته تصدر بحقه العقوبة اللازمة وإذا تم تبرئته من هذه المخالفة بأخذ الابراء ويمكن للمحاسب في حالة أدانته أن يطعن في القرار الصادر ضده من الهيئة المختصة وهذا ما سنشرحه في هذا الفرع .

/ إجراءات المسائلة :

أ/ إجراءات المساءلة المالية للمحاسب العمومي عن العجز الحاصل في الصندوق والعقوبة المترتبة عن ذلك :

في حالة إثبات عجز في الصندوق نتيجة خلل في الحسابات ولم يستطع المحاسب العمومي تصحيح ذلك فإنه يعاقب بموجب قرار تصفية باقي الحسابات الصادرة من طرف مجلس المحاسبة ، أو الوزير المكلف بالمالية الذي يضع المحاسب العمومي في حالة مدين للخزينة العمومية ويلزمه بدفع الاموال أو القيم الضائعة أو الناقصة وتغطية العجز الذي تسبب فيه من ماله الخاص وتمر إجراءات مساءلة المحاسب العمومي شخصيا ومالية عن العجز الحاصل في الصندوق أمام مجلس المحاسبة على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

بعد تقديم الناظر العام لاستنتاجه الكتابية وبعد عرض الملف على التشكيلة المداولة يصدر قرار مؤقت يعد بمثابة إبلاغ المحاسب العمومي بمبلغ العجز الحاصل في الصندوق المنسوب إليه مع الطلب منه تسوية ذلك وتقديم الشرح ودفاعه في مهلة لا تقل عن شهر

[1] نظام المسؤولية المالية للمحاسب العمومي في ظل القانون رقم 23-07، مقال سابق ، ص582.

واحد ويمكن لرئيس الغرفة تمديد المدة لشهر إضافي بعد تقديم المحاسب العمومي المعني لطلب المعلل [1].

المرحلة الثانية :

يتم إصدار قرار نهائي بعد دراسة ردود المحاسب العمومي المعني أو بعد انتهاء المهلة الممنوحة له ويحضر الناظر العام الجلسة أو يكلف من يمثله فيما يقدم استنتاجاته الكتابية أو الشفوية دون أن يشارك في المداولة وثبت التشكيلة المداولة بقرار يحمل المحاسب العمومي عن العجز أو التقديم التبريرات الضرورية ويوضع المحاسب المعني في حالة مدين للخزينة العمومية بمبلغ العجز الذي يدفعه من ماله الخاص أما إذا قام بتغطية العجز تتم إجراء منه وإذا تم الكشف عن العجز في الصندوق من قبل المفتشين الخاضعين للسلطة السلمية لوزير فإن هذا الأخير يصدر قرار تصفية باقي الحسابات بوضع المحاسب العمومي في حالة مدين للخزينة العمومية ويمكن للوزير المالية أن يمنح إجراء من المسؤولية أو إجراء من المسؤولية أو إعفاء جزئيا أو كليا من تصفية باقي الحساب المنطوق به في حق المحاسبين العموميون وكل من قام معهم فب إثبات حسن نية أو حالة القوة القاهرة .

إجراءات المسائلة عن مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي والمالي :بصفة عامة يسال المتدخلين في الميزانية وكل عون عامل في هيئة خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة عن مخالفته لقواعد الانضباط الميزانياتي والمالي مسؤولية شخصية أمام غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية ، وبعد إخطار الناظر العام من قبل الغرفة أو هيئات الرقابة والتفتيش أو السلطات المختصة ، التي كشفت عن المخالفات لقواعد الانضباط الميزانياتي والمالي وإذا رأى الناظر العام أن هذه المخالفات تستوجب متابعة المتسبب فيها فإنه يقدم استنتاجاته ويرسل ملف غلى رئيس غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية قصد فتح التحقيق واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة خاصة بعد إجراء تحقيق في المخالفات المرتكبة من قبل القاضي المكلف بالتحقيق يتم تبليغ التقرير للناظر العام وإذا أثبت نتائج التحقيق بأنه لا مجال للمتابعة ، يمكن للناظر العام أن يحفظ الملف بموجب قرار يبلغه إلى كل من رئيس غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية وإلى المتقاضي محل المتابعة ، وفي حالة ما إذا رأى الناظر العام أن نتائج التحقيق تبرر المتابعة بسبب مخالفة قواعد الانضباط أنه يقدم استنتاجاته الكتابية والمبررة ويعيد الملف إلى رئيس غرفة الانضباط في مجال تسير الميزانية والمالية الذي يقوم بتعيين مقرر يكلف بتقديم ملف القضية أثناء جلسة تشكيلة الحكم للبت في القضية [2]

---

[1] جباري بودالي ، مكاوي زوبير : الرقابة عل الميزانية العامة في ظل القانون 23-07،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، عدد2 ، سنة 2022.، ص 652.

[2] الرقابة عل الميزانية العامة في ظل القانون : مرجع نفسه 23-07، ص653.

العقوبات المترتبة عن مخالفة قواعد الانضباط الميزانياتي :يعاقب مجلس المحاسبة على المخالفات قواعد الانضباط بإصدار غرامة في حق مرتكبيها فإذا كانت المخالفة مصنفة ضمن المخالفات المتعلقة بمخالفة النصوص القانونية والتنظيمية التي يترتب عنها ضررا للخزينة العمومية أو هيئة عمومية فإن الغرامة لا تتعدى المرتب السنوي الخام الذي كان يتقاضاه المتقاضي عند ارتكاب المخالفة طبقا لأحكام المادة 89 من الأمر 95-20، المعدل والمتمم للأمر 10-02المتعلق بمجلس المحاسبة و في حالة ما إذا كانت المخالفة نتيجة تجاهل الالتزامات لكسب امتياز مالي أو عيني غير مبرر لصالحه أو لغيره ، على حساب الدولة أو هيئة عمومية .

فإن المبلغ الأقصى للغرامة يضعف طبق لأحكام المادة 91 من الأمر أعلاه مع العلم أن المتابعات والغرامات التي يصدرها مجلس المحاسبة لا تتعارض مع تطبيق العقوبات الجزائية والتعويضات المدنية عند الاقتضاء كما أنه لا مجال للمتابعة على مخالفة قواعد الانضباط إذا تبين أن أخطاء تم معاينته بعد مضيء 10 سنوات من تاريخ ارتكابها ويمكن إعفاء المسيرين الذين ارتكبوا المخالفات المنصوص عليها في المادتين 91/88 مذكورة أعلاه إذا تذرعوا بأمر كتابي او ثبت مجلس المحاسبة بأنهم تصرفوا تنفيذا لأمر

أصدره لهم مسؤولوهم السلمي أو أي شخص مؤهل للإعطاء ، مثل هذ الأمر وفي هذه الحالة تحل مسؤولية صاحب المحاسبة على المسيرين لمخالفتهم لقواعد الانضباط الميزانياتي والمالي لا يمكن للوزير المكلف بالمالية أن يمنح إعفاء جزئي أو كلي عنها .

ثانيا : طرق الطعن في قرارات مجلس المحاسبة :

يمكن للمتدخل بتنفيذ الميزانية الذي صدر ضده القرار من قبل مجلس المحاسبة أن يطعن فيه طبقا

لأحكام الأمر 10-02 المعدل والمتمم بالأمر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة وذلك بطعن بالمراجعة أو الاستئناف وهما طرق طعن داخلية أمام غرف تابعة لمجلس المحاسبة وطرق طعن خارجية يكون بنقض القرار أمام مجلس الدولة [1].

- ✓ **المراجعة** : يوجه طلب المراجعة من قبل المتقاضي المعني أو السلطة التي يخضع لها أو كان يخضع لها إلى مجلس المحاسبة في أجل أقصاه سنة واحدة من تبليغ القرار المطعون فيه كما يمكن أن تكون المراجعة تلقائية من قبل الغرفة او الفرع الذي أصدر قرار تصفية باقي الحساب ويمكن أن يتم ذلك بعد الآجال

[1] جبار بودالي ، مكاوي زوبير : الرقابة على الميزانية العامة في ظل القانون 23-07، مقال سابق ، ص655.

المحددة وتكون المراجعة سوى تلقائية أو بطلب من المحاسب العمومي المعني في الحالات التالية : بسبب أخطاء ، الإغفال أو التزوير ، الاستعمال المزدوج ، عند ظهور عناصر جديدة تبرر ذلك .

- ✓ **الاستئناف** : يحق للمتقاضي الذي صدر القرار ضده أو الهيئة التي يخضع لها او الناظر العام بأن يستأنف في القرار في آجال أقصاه شهر ابتداء من تبليغ القرار المطعون فيه ؛ وللاستئناف أثر موقف لتنفيذه وبعد تقديم الناظر العام لاستنتاجاته كتابية يعرض رئيس الجلسة على تشكيلة كل الغرف المجتمعة للمداولة دون حضور المقرر والناظر العام وتتخذ القرارات في أغلبية الأصوات .
- ✓ **الطعن بالنقض :** يتم الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة في القرار الصادر عن تشكيلة كل الغرف مجتمعة من قبل المتقاضي أو المحامي معتمد لدى مجلس أو الوزير المكلف بالمالية أو السلطة التي يخضع لها أو الناضر العام طبقا لإجراءات الادارية والمدنية .[1]

المطلب الثاني : رقابة الهيئات المختصة على أعمال المحاسب العمومي :

لقد نصت على هذه الهيئات المادة 184 من التعديل الدستوري 2020 تحت الباب الرابع المعنون المؤسسات الرقابية تكلف المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة بالتحقيق في مطابقة العمل التشريعي والتنظيمي للدستور وفي كيفيات استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسيرها وسنفصل كيفية الرقابة على تسيير المال العام والأشخاص والرقابة والهيئات المختصة في ذلك .[2]وهذا ما سنتطرق عليه في فرعين الاول والثاني :

[1] : الرقابة على الميزانية العامة في ظل القانون 23-07، مقال نفسه ، ص 656.

[2] : المادة 184 من التعديل الدستوري 2020 المصادق عليه استفتاء أول نوفمبر سنة2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية 82، عدد2.

الفرع الاول : المفتشية العامة للمالية :

تعد المفتشية العامة للمالية للسلطة وزير المالية فهي جهاز رقابة دائم تابع للدولة ويتجسد دورها الأساسي في التسيير المالي والمحاسبي للمصالح الدولة والأشخاص المعنوية وجميع المؤسسات العمومية الخاضعة لقواعد محاسبة العمومية .

01/ تعريف المفتشية العامة للمالية: المشرع الجزائري لم يعرف المفتشية العامة للمالية ولكن حدد مهام في المادة 2 من المرسوم 08-272 حيث يتمثل دورها في مراقبة التسيير المالي والمحاسبي.[1] ومن هنا نستنتج أن المفتشية العامة للمالية هيئة إدارية مركزية ؛ تمثل الرقابة البعدية على الأموال العامة التابعة للوزارة المالية أنشئت 80-53 المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية .

الاطار التنظيمي للمفتشية العامة للمالية: لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80-53 المؤرخ في أول مارس 1980الذي حدد مهام وتنظيم هذه الهيئة ثم جاء مرسوم رقم 83 -502المؤرخ في 20/غشت /1983. المتضمن التنظيم الداخلي للمفتشية العامة للمالية ؛ ويليه المرسوم التنفيذي رقم 78/92.المؤرخ في 22 فبراير1992 الذي يحدد اختصاصات هذه الأخيرة ؛ حيث تم إلغاؤهما وتمت إعادة النظر في مهام المفتشية وتنظيمها سنة 2008حيث صادرت أربع نصوص كما يلي :

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 6/ سبتمبر /2008.الذي يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08 -273 المؤرخ في 6/سبتمبر2008. المتضمن تنظيم الهياكل المركزية العامة للمالية .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-247 273 المؤرخ في 6/سبتمبر2008. الذي يحدد تنظيم المتفشيات العامة للمالية .

زيادة على هذه النصوص الثلاث جاء الأمر رقم 08-01المؤرخ في فبراير 2008 ؛ الذي يتمم الامر رقم 01-04 المؤرخ في غشت سنة 2001. المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية .[2]

03/ الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية :

أ/ نوعية وطبيعة الرقابة المالية التي تتولاها المفتشية العامة للمالية :

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272المتعلق بالمفتشية العامة للمالية : المؤرخ في6 سبتمبر2008الذي يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،عدد50، ص4.

[2] رضا مهدي : دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، عدد 2، سنة2022،ص256.

01/ **رقابتها لنوعية التسيي**ر : لقد ورد نص على هذا النوع من الرقابة في صلب الفصل الثاني من المرسوم 80-53الملغى لإشارة إليه حيث جاء بعنوان رقابة نوعية التسيير وتتضمن الصلاحيات التي تتمتع بها المفتشية العامة للمالية في هذا المجال وتتمثل تلك الصلاحيات فيما يلي :

- ✓ تقييم شروط استعمال الهيئات والمصالح العمومية الواردة في النص مواد من 7 إلى 10 من المرسوم 80-53 أعلاه الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها على مستوى الفعالية والنجاعة الاقتصادية بالرجوع الى المهام والأهداف والوسائل المستعملة .
- ✓ تقييم قواعد التنظيم وعمل الهيئات الخاضعة لرقابة ويتأكد من وجود آليات وإجراءات رقابية داخلية موثوقة وفي هذا الاطار يمكنها أن تقدم توصيات تراها ضرورية لتحسين فعالية الرقابة على مستوى تلك الهيئات ومصالح العمومية .
- ✓ تراقب شروط منح واستعمال الاعانات والمساعدات المالية التي منحتها الدولة والجماعات الإقليمية متمثلة في الولاية والبلدية ؛ وكذا المرافق والهيئات التي تخضع للرقابة بموجب النصوص سارية المفعول ؛ وذلك يقصد به التأكد من مدى توفر الشروط اللازمة لمنح تلك المساعدات والإعانات المالية ، ومطابقة استعمالها من الغايات التي منحت لأجلها ويتم تحديدها مسبقا .
- ✓ التأكد من اتخاذ الهيئات والمصالح المستفيدة من المساعدات والإعانات المالية على مستوى تسييرها لكل التدابير الضرورية للحد من لجوئها من هذه المساعدات تجاه الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية التي منحتها هذه المساعدات ، وفي كل الأحوال فالمفتشية العامة للمالية تسعى من وارد القيام بهذه الرقابة الى تجنب الاستعمال تلك الجهات للضمانات تكون قد منحتها .[1]

- ✓ التأكد من مطابقة النفقات التي تم صرفها من طرف الهيئة المذكورة في طلب النص المادة 12 من المرسوم 80-53 سالف الذكر انطلاقا من الموارد التي تم جمعها الأهداف تتضمنها الدعوة إلى التبرعات العمومية .
- ✓ المشاركة في تقييم الفعالية الأعمال والمخططات والرامج والتدابير التي قامت بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات الدولة أو الهيئات الخاضعة لرقابتها والتي

[1] رضا مهدي: دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي ، مقال سابق ، ص266.

بادرت بها السلطات العمومية على المستويين الاقتصادي والمالي على حد سواء ذلك في سبيل تحقيق أهداف المصلحة الوطنية

- ✓ القيام بأشغال تقييمية وهذه الحالة يمكنها أن تنظم نقاشا يستدعي فيه المسؤولين أو مسيرو الهيئات المعنية للمشاركة في تلك الانشغال واللافت أن الأشغال التقييمية التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية تتوج بإعداد التقارير تتضمن المعاينات والملاحظات والتقييمات الضرورية وفي جميع الأحوال ترسل تلك التقارير خلال الآجال التي تحددها لهم هذه الأخيرة .
- ✓ إصدار التوصيات والاقتراحات اللازمة فعالية لمردودية تسيير المصالح والهيئات التي تتم مراقبتها من مسؤولي المصالح والهيئات وكذا الوزراء والسلطات الادارية المعنية على سواء . وهكذا يتضح أن نوعية التسيير تستهدف أساسا لدى شرعية النشاط المالي للمصالح والهيئات العمومية وعلاوة على ذلك تستهدف أيضا تقييم مردودية تلك المصالح والهيئات وتقيم مدى نجاعة نشاطها المالي في تحقيق الأهداف المسطرة . [1]

ب/ **مراجعة حسابات المحاسبيين العموميين** فضلا عن رقابة نوعية التسيير، تتولى المفتشية العامة للمالية تقييم الحسابات المقدمة من طرف المحاسبون العموميون و مراجعتها وذلك بصريح نص المادة 74- من المرسوم 80-53 سالف الذكر التي جاء فيها تراجع المفتشية العامة للمالية حسابات محاسبي العموميين وتصدر أحكاما بشأنها ومن المفيد التنويه في هاذا الخصوص إلى أنه في مجال مراجعة حسابات التسيير تدقق هذه الأخيرة في صحة عمليات المادية الموصوفة فيها ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها وعلى أية حال يتولى رئيس الغرفة المختصة تعيين مقرر الذي تناط به مهمة إجراء التدقيق لمراجعة حساب التسيير ويتم ذلك بموجب أمر وبمجرد تعيينه يقوم بمفرده أو بمساعدة مساعدين تقنيين في مجال محاسبة عند الاقتضاء بالتدقيقات في الحسابات والوثائق الثبوتية المرتبطة بها ويتوج عمله بإعداد تقرير كتابي يبدي فيه معاينته وملاحظتها والاقتراحات المعللة بردود الواجب تخصيصها اياه وتسير المادة 88 من المرسوم 80-53 سالف الذكر إلى أن هذا التقرير يتم إرساله من طرف رئيس الغرفة المعنية إلى الناظر العام لتقديم استنتاجاته الكتابية قبل أن يعرض كل الملف على التشكيلة المداومة للنظر فيه بقرار نهائي إدا لم تسجل فيه أية مخالفة على عاتق المحاسبة وبقرار مؤقت في الحالة العكسية وفي هذا الإطار في حالة البحث في ملف المحاسبة العمومية بقرار مؤقت يبلغ إلى المعني بالأمر ويمنح له أجل شهر لإرسال إجابته ووثائقه الثبوتية لإبراء ذمته إلى مجلس المحاسبة مع الملاحظة أنه يتم احتساب هذا الأجل ابتداء من تاريخ التبليغ كما يمكن تمديد هذا الأجل بطلب من المعني عن الاقتضاء وفي كل الأحوال

[1] رضا مهدي : مقال نفسه ، ص266.

، يعين رئيس الغرفة المعنية مقررا مرجعا للحسابات يكلف بتقديم الاقتراحات للفصل نهائيا في تسيير المحاسبة العمومية ويعرض كل الملف على رئيس الغرفة الذي يرسله بدوره إلى الناظر العام من أجل تقديم استنتاجاته بشأن تقرير المقرر قبل أن يعرض كل الملف على التشكيلة المداومة للنظر والبث فيه بقرار نهائي ؛ تجدر الاشارة أن المشرع الجزائري قد أخضع طائفة من المحاسبيين أطلق عليهم تسمية المحاسب الفعلي للمراجعة الحسابات الاشخاص الذين تصرح أنهم محاسبون فعليون وتصدر بشأنها أحكام وفق الشروط والاجراءات المطبقة لمراجعة حسابات العموميون .[1]

[1] رضا مهدي : دور المفتشية العامة للمالية لمكافحة الفساد المالي ،مقال سابق ، ص267.

الفرع الثاني : رقابة مجلس المحاسبة :

إن مجلس المحاسبة يعتبر هيئة مستقلة له أدوار كثيرة الاستشاري والقضائي بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي يلعبه من أجل الحفاظ على المال العام حيث يمثل رقابة بعديه على الاعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية ؛ من اجل تجنب المخالفات التي يقع فيها الأعوان وهاذا ما سنفصله في هاذا الفرع .

01/ **تعريف مجلس المحاسبة :** عرفه المشرع الجزائري في المادة 199من التعديل الدستوري 2020 والمادة 2 من الأمر 10-02 المعدل والمتمم للأمر 95-20 متعلق بمجلس المحاسبة .المادة 199 هو مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذا رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة .[1]المادة 2 من الأمر 10-02 المعدل والمتمم للأمر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية في أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وبهذه الصفة يدقق في الشروط استعمال الهيئات موارد ووسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصاته كما هو محدد في هذا الأمر ويتم تسييرها ؛ ويتأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها .[2]

02/ الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة : بصدور الأمر 95-20تامت إعادة هيكلة مجلس المحاسبة تم توضيح المسائل التي كانت غامضة في القانون الصادر سنة 1990.سواءا على مستوى الطبيعة القانونية و تشكيلته أو اختصاصاته ، مجلس المحاسبة يعتبر كهيئة ذات اختصاصاته قضائية وهذا ما أكدته المادة 3بنصها على أن { مجلس المحاسبة مؤسسة تتمتع باختصاص إداري وقضائي في ممارسته لمهام الموكلة إليه ، وهو يتمتع بالاستقلال الضروري ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في أعماله.

ومن خلال استقرائنا لهذه المادة تتضح الطبيعة القضائية لمجلس المحاسبة الذي كان معمولا به في القانون 80- الملغى 05 حيث وضع المشرع المادة 38 اكتساب أعضاء مجلس المحاسبة الصفة القضائية في نصه على أن هذا الأخير يتكون من القضاة الآتيين ذكرهم رئيس مجلس المحاسبة / نائب مجلس الرئيس / رؤساء الغرف / رؤساء الفروع المستشارون المحتسبون / الناظر العام / النظار المساعدون .هذه التشكيلة من القضاة مجلس المحاسبة المشابهة لتشكيلة الهيئات القضائية لكن رغم اكتسابهم لهذه الصفة فلا

[1] المادة 199من التعديل الدستوري 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 82 ،

[2] المادة 2 من الأمر 10-02 المعدل والمتمم للأمر 95-20 متعلق بمجلس المحاسبة ، مؤرخ في 19 صفر 1418الموافق ل17 يوليو 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد39، ص03.

يخضعون للقانون الأساسي للقضاء بل يحكمهم قانون خاص وهو الأمر 10-02 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة ، أما فيما يتعلق بالاختصاصات المتعلقة بقضاة مجلس المحاسبة يوجد اختصاصين الأول قضائي /اختصاص اداري مع توسيع الاختصاصات لتشمل ما يلي :

- ✓ مراقبة مساعدات الممنوحة من طرف الدولة أو الجماعات الإقليمية مهما كان المستفيد منها .
- ✓ مراقبة هيئات المكلفة بالحماية الاجتماعية .
- ✓ مراقبة التبرعات الخاصة بحملات التضامن الوطني وبالتالي فإن طبيعة القانونية للمجلس المحاسبة في ظل الأمر 10-02 المتمم والمعدل هي ذات قبعة مزدوجة بين الاختصاص القضائي والاداري .[1]

أ/ مجال وطبيعة الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة :

أ/ من حيث الهيئات الإدارية الخاضعة لرقابته : نطاق اختصاص مجلس المحاسبة تم تحديدها بموجب الأمر 95-20 المعدل والمتمم في مواده من 07 إلى 12 بحيث تخضع لرقابته :

- ✓ مصالح الدولة المتمثلة في رئاسة الجمهورية ؛ الحكومة ؛ الوزارات ؛ الجماعات الإقليمية ؛ متمثلة في الولايات والبلديات .
- ✓ المؤسسات والهيئات العمومية ضد الطابع الإداري كذلك يراقب مجلس المحاسبة تسيير مؤسسات العمومية والشركات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني ؛ التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق أو الهيئات العمومية الأخرى جزءا من رأس مالها كذلك يراقب مجلس المحاسبة نتائج استعمال المساعدات المالية (إعانات وضمانات أو رسوم)[2]
- ✓ كما تجدر الإشارة إلى أنه كان يدخل ضمن اختصاصاته رقابة مالية ، مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بمقتضى القانون رقم 90-32 تم استعادها بمقتضى التعديلات اللاحقة .

[1] لطفاوي محمد عبد الباسط : مجلس المحاسبة أعلى هيئة رقابية على المال العام ، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، عدد 03، 2020سنة، ص129.

[2] لطفاوي محمد عبد الباسط : مقال نفسه ، ص129-130.

ب/ من حيث الزمن التي تمارس فيه الرقابة مجلس المحاسبة :

تخضع الميزانية العمومية لمبدأ السنوية وهذا من حيث الإعداد والتنفيذ وعليه فإن مجلس المحاسبة لا يمارس رقابة مسبقة على النفقات العمومية ، وإنما هذه الهيئة مكلفة بالرقابة البعدية أي أنه يتدخل بعد انقضاء السنة المالية بإلزام الهيئات العمومية بتقديم حساباتها لرقابته بصفة دورية منتظمة .[1]

ج / من حيث الأشخاص الخاضعين لرقابة مجلس المحاسبة :

اعتمد قانون المحاسبة العمومية مبدأ الفصل بين وظيفة الأمر بالصرف والمحاسب العمومي وهذا المبدأ قررته المادة 55 والتي نصت على أن وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي أن تتنافى العضوية في المجالس الشعبية البلدية مع ممارسة وظيفة المحاسب العمومي في نفس دائرة الاختصاص ، ويعني هذا المبدأ أن تنفيذ الميزانية العمومية يستدعي تدخل عوني من أعوان المحاسب العمومية مستقلتان عن بعضهما البعض وهما الآمر بالصرف والمحاسب العمومي ، بحيث يختص الأول بتنفيذ الاجراءات المتعلقة بالمرحلة الإدارية ، بينما يختص الثاني بالإجراءات المحاسبية ؛ فعمليات تحصيل الارادات العمومية تقتضي أن يقوم الآمر بالصرف بإجراءات إثبات حق الدائن العمومي وتصنيفها ثم الأمر بتحصيلها ويتكفل المحاسب العمومي بإجراءات تحصيلها في الآجال القانونية المحددة لها ؛ وفي مجال النفقات العمومية يقدر مبلغها وبأمر تسديدها بعد التأكد من تنفيذ موضوعها ، أما المحاسب العمومي يقوم بمراقبة مدى مطابقة النفقة للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويتولى دفعها .

إن الفصل بين الوظيفة الإدارية لتسهيل تنفيذ الميزانية العمومية بل يساعد على ممارسة رقابة مالية وقائية قبل تنفيذ النفقات العامة [2]

03/ الدور الرقابي لمجلس المحاسبة :

هي الرقابة الممارسة من قبل مجلس المحاسبة على الهيئات العمومية من أجل مراقبة مدى مشروعية نفقاتها وكذا العمل على تحسين مستوى أدائها ومردودها وهذا بتقييم شروط استعمالها للموارد والوسائل العمومية الموضوعية الموضوعة تحت تصرفها ، من حيث الفعالية والنجاعة والاقتصاد كما جاء في المادة6 رقابة التسيير تتمثل في مراقبة نوعية التسيير في تقييم المهام والأهداف والوسائل المستعملة من طرف الهيئات العمومية لأداء

[1] لطفاوي محمد عبد الباسط : مرجع نفسه ، ص129.
[2] المرجع نفسه : ص130.

نشاطها وعلى الرغم من تمتعه بهذه الرقابة إلا أنه لا يمكن التعدي على جدود تقييم قواعد العمل وتنظيم الهيئات الخاضعة لرقابة والتأكد من وجود آليات رقابية داخلية فعالة ، وهذا الشكل من الرقابة يقوم على ثلاث عناصر أساسية :

- ✓ الاقتصاد والفعالية والنجاعة وذلك من خلال التحركات الرقابية ، والتدقيق الداخلي التي يقوم بها مجلس المحاسبة .
- ✓ إقامة الأنظمة والإجراءات على مستوى إدارات والهيئات الخاضعة لرقابة المجلس .
- ✓ كما يقوم بتقديم التوصيات التي يراها ملائمة لتدعيم آليات الرقابة والحماية والتسيير الامثل للمال العام والممتلكات العمومية .
- ✓ يراقب المجلس شروط استعمال الإعانات والمساعدات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الإقليمية التي تمنحها الدولة ، وتهدف إلى التأكد من مدى توفر الشروط المطلوبة لمنح هذه المساعدات والوفاء بالتزاماتها المحتملة ؛ إزاء الدولة والجماعات الإقليمية مدى اتخاذ هذه الهيئات والترتيبات الملائمة قصد الحد من اللجوء إلى هذه المساعدات والوفاء بالتزاماتها المحتملة إزاء الدولة والجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية التي منحت لها هذه الشروط .[1]

ومن خلال المادة 6 من الأمر 20-95 يتضح أن رقابة نوعية التسيير تهدف إلى تحقيق هدفين .

الهدف الاول : اقتصادي يتمثل في تقييم مردود الهيئات وكذلك قياس الفعالية ؛ النشاط المالي لهذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المسطرة لها .

الهدف الثاني : قانوني يتمثل في مراقبة شرعية النشاط المالي للهيئات العمومية بمعنى مدى مطابقة أعمالها ونشاطاتها للنصوص القانونية .ونلاحظ أن المشرع يمنح لمجلس المحاسبة ممارسة هاذا النوع من الرقابة ؛ فإنه لم يحدد المعايير اللازمة لكيفية ممارستها واكتفى بالإشارة إلى العناصر الأساسية التي تقوم عليها وهي الفعالية والنجاعة والاقتصاد دون أن يحدد مفهوم هذه العناصر وتقدير مدى ملائمتها مع الطبيعة والقواعد التي تحكم تنظيم وتسيير الإدارة العمومية ثم البحث عن مدى إمكانية تجسيد هذه الرقابة في ظل نمط التسيير التي تعتمده الإدارة العمومية .[2]

04/ الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة :

[1] لطفاوي محمد عبد الباسط : مرجع نفسه، ص131.

[2] مجلس المحاسبة العمومية أعلى هيئة رقابية على المال العام : مرجع سابق ، ص132-133.

أ / مضمون الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة :يمارس مجلس المحاسبة اختصاصات قضائية ،حيث يملك صلاحية توقيع الإجراءات بنفسه وتمثل أساسا في توقيع الغرامات المالية وهذا ما يميزه عن الرقابة الإدارية ويجعله من قبل الهيئات القضائية لكن وإن كان مجلس يتمتع بسلطة يتمتع بسلطة فرض الغرامات فإن هاذا لا يجعل منه قاضيا جنائيا ، فهو يعتبر كقاضي حسابات ، تتمثل وظيفته أساسا في مراقبة الهيئات العمومية بغرض مراجعة حسابات المحاسبيين العموميين ومراقبة الانضباط في مجال تسيير الموازنة والمالية التابعين للمصالح الدولة والجماعات الإقليمية ، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية لقواعد المحاسبة ؛ في أجل أقصاه 30يوليو من السنة الموالية للميزانية المتعلقة باستثناء حسابات التسيير الخاصة بالمحاسب المركزي للخزينة العمومية والمحاسب المركزي لوزارة البريد والمواصلات فهي تقدم قبل تاريخ 01 سبتمبر من السنة المالية الموالية ، حسب ما تنص عليه المادة 5من نفس المرسوم .[1]

ب /تقديم الحسابات الاداريين للآمرين بالصرف :يلزم قانون المحاسبة الوطنية الآمر بالصرف بمسك محاسبة إدارية لجميع العمليات التي ينجزها في إطار تنفيذ الموازنة العمومية ويحتفظ بالوثائق والمستندات التي تبرر شرعية تلك العمليات المنجزة سواء في إطار الأولية أو في إطار الموازنة الإضافية في شكل جدول عام يتشكل في فصول ومواد مترتبة حسب ترتيب الموازنة ومن جهة ثانية العمليات التي تم إنجازها بصفة فعلية ، وتحديد باقي الإنجازات وتكتسي الحسابات الإدارية كونها حسابات ختامية أهمية بالغة في ممارسة وظيفة الرقابة المالية ؛ ذلك أنها تشكل إحدى الوسائل التي تمكن السلطات من الاطلاع على مستوى الأداء المالي بمختلف الهيئات التابعة لها مع نهاية كل سنة مالية ، وتقدير مدى فعالية نشاطها المالي باعتبار أنها تسمح بإجراء مقارنة بين التقديرات المالية التي تضمنها الميزانية مع النتائج المنجزة فعلا.

ج/ تقديم حسابات التسيير المحاسبيين العموميون : المحاسبون العموميون بصفتهم المشرفين المباشرين إلى تنفيذ العمليات المالية ملتزمين بمسك ثلاث أنواع من المحاسبات ذات وظائف مختلفة حددتها المادة 35 من المرسوم التنفيذي 113/91 على الشكل التالي :

- ❖ محاسبة عامة : تسمح بمعرفة ومراقبة عمليات تنفيذ الميزانية وعمليات الخزينة ، وتحديد النتائج السنوية المترتبة عن ذلك .
- ❖ محاسبة خاصة : تسمح بمتابعة حركات الأموال المنقولة للهيئات العمومية من عتاد ومواد وسلع وقيم ومستندات .

[1] المرجع نفسه : ص133.

- ❖ محاسبة تحليلية وتسمى كذلك بمحاسبة التكاليف باعتبارها تهدف الى تحديد تكلفة المنتجات من سلع وخدمات وتحديد مدى ربحها ؛ والملاحظ أن هذه المحاسبة التحليلية التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية ، ولكن تختلف عنها من حيث الكيفية والغرض وهذا بالنظر إلى طبيعة نشاط الهيئات العمومية ؛ والذي يهدف إلى تقديم خدمات ذات منفعة عامة ، وعند غلق كل سنة مالية يلتزم المحاسبون العموميون بإعداد حسابات ختامية عن تسييرهم المالي وهي حسابات مماثلة لتلك التي يقدمها الآمرون بالصرف لكنها تعتبر أكثر تفصيل منها .[1]

ه/ الرقابة على الحسابات :

01/ **مراجعة حسابات العموميون** : يقوم مجلس المحاسبة بمراجعة حسابات المحاسبين العموميون ويصدر قرارات بشأنها ، وبما أن رقابة تعتبر من النظام العام ، وأن الدور الأول للمحاسب العمومي هو احترام تنفيذ الميزانية بحيث يقوم بمراجعة كل حسابات التسيير والتدقيق في صحة العمليات ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها ، حيث نصت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 56/96 على أنه يجب على الآمرين بالصرف الرئيسين والثانويين ومع مراعاة أحكام المادة وأدناه على المحاسبيين العمومين التابعين لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية أن يودعوا حساباتهم الإدارية لدى كاتب الضبط مجلس المحاسبة في أجل أقصاه 30 يونيو من السنة الموالية للميزانية المقفلة ، ومن هنا نرى الآمر بالصرف والمحاسب العمومي ملزمون بأداء حساباتهم لدى كاتب الضبط مجلس المحاسبة ، والذي بدوره يقوم بإرجاع تلك الحسابات وبهذا يدقق في صحة العمليات المادية ومدى مطابقتها مع النصوص والتنظيمات المعمول بها .

02/ **إجراءات مراجعة حسابات المحاسبين العموميين** : تخضع عملية مراجعة حسابات المحاسب العمومي لإجراءات أساسية جددها الأمر رقم 95-20 وقد تم توزيع هذه الإجراءات إلى ثلاث مراحل :

معاينة الحسابات : وتتم عن طريق

- ✓ معاينة عن مطابقة حسابات التسيير للتنظيم المعمول به .
- ✓ المراجعة مدى تطابق الحسابات وانسجامها .
- ✓ ضبط مبالغ الاعتمادات المالية المخصصة .
- ✓ مراجعة العمليات المالية المنجزة .
- ✓ مراقبة العمليات المالية المنجزة خارج الموازنة وحسابات التسبيقات .

[1] لطفاوي محمد عبد الباسط : مجلس المحاسبة أعلى هيئة رقابية ، مرجع سابق ، ص 135.

- ✓ مراقبة عمليات الخزينة (حركات الأموال نقدا – حسابات إيداع الحسابات الجارية – حسابات الديون المستحقة للهيئات العمومية أو عليها) [1]

الحكم على حسابات : في حالة عدم تسجيل الخطأ أو مخالفة على مسؤولية المحاسب العمومي ، يصدر قرار الإبراء من طرف تشكيلة المداولة أما في حالة وجود مخالفات في حساباته يصدر قرار مؤقت يتضمن أوامر توجه إلى المحاسب لتقديم التبريرات الناقصة أو إكمال تلك التي يراها المجلس غير كافية أو تقديم أية توضيحات أخرى لتبرئة ذمته ، ويتم تبليغه القرار لمحاسبته للإجابة عليها في أجل شهرين كاملين يحسب من تاريخ التبليغ .

- ❖ إصدار قرار نهائي : بانقاص الأجل المحدد للإجابة يعين رئيس الغرفة مقرر مراجع ويكلفه بدراسة الملف على ضوء كاملا إلى الناظر العام لتقديم استنتاجاته ويعرضه بعد ذلك على تشكيلة المداولة لإصدار القرار النهائي .

النتائج المترتبة عن مراجعة حسابات المحاسبين العموميين : يترتب عن مراجعة حسابات المحاسبين العموميين لتعيين مهمتين :

- ❖ إبراء ذمة المحاسب العمومي : يمنح مجلس المحاسبة إبراء ذمة المحاسب العمومي بقرار نهائي إذا كانت عمليات المراجعة لحسابات المحاسب العمومي صحيحة وسليمة .
- ❖ وبناء على نص المادة 84 من الأمر 20/95 فإن القرارات التي يصدرها مجلس المحاسبة هي قرارات تكتسي الطابع القضائي ، أي الصيغة التنفيذية قياسا على قرارات الجهات القضائية الإدارية الأخرى.[2]

وضع المحاسب العمومي في حالة مدين : إذا تبين من عمليات المراجعة وجود مخالفات في التسيير ويقوم المحاسب العمومي بالتسديد من أمواله وضع في حالة مدين ، الملاحظ من خلال النصوص القانونية أن المشرع الجزائري لم يعالج بشكل واضح ودقيق مسألة التعويض عن الإضراب التي يتسبب بها المحاسبون العموميون فالمشرع أن وضع المحاسب في حالة مدين بمبلغ يساوي مبلغ المستحق تسديده من طرف المحاسب ، وقد أعطى السلطة التقديرية لقاضي الحسابات لتقدير المبلغ المستحق تسديده ويجب الإشارة إلى أنه لضمان الاستخدام الامثل في تسيير الأموال العامة أو جد المشرع الجزائري منظمة قانونية يحدد من خلالها شروط استعمالها من أجل تنفيذ الإيرادات والنفقات مما يقضي الحصول على ترخيص مسبق من المجالس المحلية بالنسبة لميزانية الولاية والبلدية ، والبرلمان بالنسبة لموازنة الدولة ، إلا أنه كاستثناء يجوز للآمر بالصرف تنفيذ

[1] لطفاوي محمد عبد الباسط : مجلس المحاسبة أعلى هيئة رقابية ، مرجع سابق، ص 139- 137.
[2] المادة 2 من الأمر 10-02 المعدل والمتمم للأمر 95-20 متعلق بمجلس المحاسبة ، مؤرخ في 19 صفر 1418الموافق ل17 يوليو 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد39 ،

عمليات مالية دون ترخيص ، وهذه الحالة تجعل منه محاسبا فعليا ويلتزم بتقديم حساباته لمجلس المحاسبة من أجل مراجعتها ومراقبتها . [1]

ملخص الفصل الثاني :

من خلال إنجازنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن للمحاسب دورا فعالا جدا في تنفيذ الميزانية (إيرادات ونفقات) في مرحلتهم المحاسبية وأيضا نجعته في الدور الرقابي الذي يمارسه قبليا على الميزانية ؛ حيث أضاف القانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة القانونية والتسيير المالي بعض المهام جديدة له مثل مسك المحاسبة الميزانياتية ، وبإصدار المشرع الجزائري للمراسيم التنفيذية المطبقة لهذا القانون حيث أضافت نجاعة على دور المحاسب العمومي وقد عرفنا أن للمحاسب العمومي التزامات يجب التقييد بها بالإضافة الى مسؤوليات تقع على عاتقه ويتحمل أي عقوبة صادرة ضده إذا ارتكب مخالفات أو أخطاء في مهامه. ولهذا أسس المشرع الجزائري في دساتيره هيئات رقابية لها نجاعة وفعالية في تسيير المال العام ومراقبة الأعوان المكلفة بتنفيذ الميزانية .

[1] المحاسبة أعلى هيئة رقابية على المال العام : مرجع سابق ، ص139.

الخاتمة

من خلال ما درسنا في هاذا الموضوع المعنون تحت { **النظام القانوني للمحاسب العمومي في ظل القانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي**} أن للمحاسب العمومي يعتبر ركيزة مهمة وجد فعالة في تنفيذ العمليات الميزانياتية ولكي يكتسب هذا الأخير تلك الصفة يجب عليه أن تتوفر فيه المؤهلات المطلوبة في القوانين والأنظمة المعمول بهما وقد عمل المشرع على تجديد المراسيم المطبقة للقانون المتعلقة بالتعيين وأيضا بإجراء التسخير وقد اضاف المشرع مهام جديدة على مهامه القديمة مثل مسك المحاسبة الميزانياتية ومحاسبة الدولة.....إلخ

وتقع على عاتقه مسؤوليات جسيمة نتيجة لأي مخالفة يقوم بها وعليه التزامات متعلقة بالإيرادات والنفقات يجب عليها اتباعها حرفيا ولا ننسى الدور الرقابي الذي يمارسه للحفاظ على المال العام وضمانه ؛ ولضمان تقييده بالالتزامات وعدم مخالفته لمسؤولياته توجد هيئات مختصة تراقب عمله بدقة وموضوعية وهي المفتشية العامة للمالية

قد شهدت مسؤولياته ومهامه تطورا ملحوظا رغبة المشرع في ترسيخ مبدأ الشفافية والمسائلة ، وحسن التسيير المالي وقد حدد المشرع الجزائري وبدقة مهامه سواء فيما يتعلق بتنفيذ العمليات المالية أو الرقابية على المشروعية كما حمله مسؤوليات مدنية وجزائية واضحة لضمان احترام قواعد الانضباط المالي .

ومن خلال هذا نتوصل الى النتائج التالية :

- ✓ أن المحاسب العمومي يعتبر العنصر الفعال التي ترتكز عليه المحاسبة العامة للمالية .
- ✓ أن المتكلف بتنفيذ المالية التي تجري في إطار التكفل بالسندات الإيرادات وأوامر الصرف .
- ✓ أن للمحاسب العمومي ميزة ذات صبغة خاصة تتماشى مع طبيعة المهام الموكلة إليه.
- ✓ أنه يعتبر صمام الأمان الأخير خاصة قبل تنفيذ الميزانية .
- ✓ العمليات المالية للدولة المتكونة من : تحصيل ايرادات / دفع نفقات / عمليات الخزينة .
- ✓ تضمن الرقابة التي يمارسها المحاسب العمومي ضمان والحفاظ على المال العام .

أهم التوصيات :

- ✓ يجب التوسيع في الدور الرقابي الممارس من طرف المحاسب العمومي
- ✓ يجب أن يكون أن يكون قطاع المحاسبة مدعما ليصبح عونه أي المحاسب العمومي قادرا على استكمال أدائه على أكمل وجه .
- ✓ يجب على اختيار المحاسب أن يكون له كفاءة عالية وأن يكون عارفا لأهم التطورات التكنولوجية متعلقة بمسك المحاسبة .
- ✓ يجب أن يكون هذا الأخير لديه الخبرة الكافية في مجال عمله واحتكاكه ببعض التخصصين في هذا المجال .
- ✓ يجب أن يعرف ويطلع على أهم الشروط والمعايير التي يتبعها وزير المالية وخاصة في تعيين محاسبون عموميون


قائمة
المصادر
والمراجع

أولا: قائمة المصادر.

1/ الدستور:

- التعديل الدستوري الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بتاريخ 15 جمادى الاولى عام 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 82.

2/ القوانين والأوامر:

- الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1419هـ الموافق لـ 17 يوليو سنة 1995مـ، يتعلق بمجلس المحاسبة الصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، الموافق لـ 25 صفر عام 1416هـ، العدد 39، المعدل بالأمر رقم 02/10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2010، الصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 22 رمضان عام 1431هـ الموافق لـ اولى سبتمبر سنة 2010مـ.
- الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006مـ، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الصادر ج ر ج ج، في 20 جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق لـ 16 يوليو سنة 2006مـ، العدد 46.
- القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 يوليو سنة 2011مـ، المتعلق بالبلدية، صادر في ج ر ج ج، أول شعبان عام 1432هـن الموافق لـ 03 يوليو سنة 2011مـ، العدد 37.
- القانون رقم 23-07 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444هـ الموافق لـ 21 يونيو 2023مـ، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، في 7 ذي الحجة عام 1444ه الموافق لـ 25 يونيو 2023مـ العدد 42.

3/ المراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 24-343 مؤرخ في 14أكتوبر2024،يحدد كيفيات وتعيين محاسبين العموميون
- المرسوم التنفيذي رقم 24-344 مؤرخ في 14 أكتوبر 2024 يحدد إجراء ومهام التسخير الآمرين بالصرف للمحاسبيين العموميون .
- المرسوم التنفيذي رقم 08-272 مؤرخ في 6 رمضان عام 1429 الموافق لـ 06 سبتمبر 2008مـ، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، الصادر في ج ر ج ج، المؤرخ في 07 رمضان عام 1429ه الموافق لـ 07 سبتمبر سنة 2008مـ، العدد 50.

ثانيا: قائمة المراجع.

1/ المؤلفات:

- يحي محمد حسين راشد الشعيبي, المدخل الى علم القانون, الكتاب الثاني نظرية الحق, دار امجد للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى,2020.
- عبد الفتاح جزولي : تأثير القانون العضوي 18-15 المتعلق بقانون المالية ، على المحاسبة العمومية .

-

2/ الكتب المتخصصة:

- فاتح مزيتي, الوجيز في قانون ميزانية الدولة على ضوء القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ونصوص التطبيقية, النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة, (د. ط), تلمسان, الجزائر,2022.
- كنزة بلحسين, الرقابة المالية على النفقات العمومية- المراقب المالي, المراقب العمومي, الماهر للطباعة والنشر والتوزيع, (د. ط), الشارع الثورة العاصمة, سطيف, (د.س).

3/ الاطروحات والمذكرات الجامعية:

مذكرات ماجستير:

- سكوتي خالد, الدور التكميلي بين اعوان الخزينة واعوان التنفيذ في مراقبة وتنفيذ الميزانية, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2013/2012.

4/ المقالات:

- كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري، رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين فاعلية وامكانية التسخير، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، صادرة عن جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، مجلد 05، العدد01، 2022.
- لطفاوي محمد عبد الباسط, مجلس المحاسبة اعلى هيئة رقابة على المال العام, مجلة دراسات وابحاث, المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية ولاجتماعية, صادرة عن جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان, الجزائر, مجلد 12, العدد03, جويلية 2022.
- مقيمي ريمة، النظام القانوني لعزل الموظف بسبب اهمال المنصب، دفاتر السياسة والقانون، صادرة عن جامعة8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، مجلد 13، العدد01، 2021، ص: 156.



فهرس
المحتويات

العناويـــــــــــــــــــــــــن	الصفحات
شكر والعرفان	
الإهـــــــــــــــــــــــداء	
قائمة المختصرات	
مـــــــــــــقدمـــــــــــــة	**2**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسب العمومي	**7**
المبحـــــــــث الاول: مفهوم المحاسب العمومي.	**8**
المطلـــــــــــــب الاول: تعريف المحاسب العمومي	**9**
الفرع الاول: تعريف لغة	**10**
الفرع الثاني : تعريف اصطلاحا	**11**
المطلـــــــــــــب الثاني : الأساس القانوني للمحاسب العمومي وعلاقاته بالأعوان الأخرى	**12**
الفرع الأول: الأساس القانوني	**-14-13 15**
الفرع الثاني: علاقة المحاسب بالأعوان الأخرى	**17-16**
المطلب الثالث : تأهيل المحاسب العمومي	**18**
الفرع الأول :التعيين	**19**
الفرع الثاني :الاعتماد	**20**
الفرع الثالث : إنهاء المهام	**-23-21 22**
المبحث الثاني : أصناف المحاسب العمومي	**24**
المطلب الأول: من حيث المعيار الوظيفي	**25**
الفرع الأول : المحاسبون العموميون المختصون	**-25**
الفرع الثاني : محاسبو التركيب المحاسبي	**26**
المطلـــــــــــــب الثاني : من حيث المعيار العضوي	**26**
الفرع الاول : محاسبو عموميون رئيسيون	**27**
الفرع الثاني: محاسبون العموميون الثانويون	**28**
الفرع الثالث :محاسب الأموال والقيم	**29**
الفصل الثاني : الإطار التنظيمي للمحاسب العمومي	**30**
المبحث الأول : صلاحيات والتزامات المحاسب العمومي	**33**

المطلب الأول : صلاحيات المحاسب العمومي	34
الفرع الأول : بالنسبة للنفقات	35
الفرع الثاني :بالنسبة للإيرادات	37
الفرع الثالث : بالنسبة للمهام الجديدة	39
المطلب الثاني: التزامات المحاسب العمومي	43
الفرع الأول : الالتزامات المتعلقة بتحصيل الايرادات	44
الفرع الثاني : الالتزامات المتعلقة بصرف النفقات	45
المطلب الثالث : الدور الرقابي للمحاسب العمومي	46
الفرع الأول : رقابته في تنفيذ الميزانية	47
الفرع الثاني : تجاوز الرقابة الممارسة من طرف المحاسب العمومي (الأمر بالتسخير)	48
المبحث الثاني : مسؤوليات المحاسب العمومي ورقابة الهيئات المختصة لها	50
المطلب الأول : المسؤوليات	55
الفرع الأول : أنواع المسؤوليات	60
الفرع الثاني : الإجراءات القانونية المترتبة عن مخالفاتها	66
المطلب الثاني : رقابة الهيئات المختصة الخاضع لها .	79
الفرع الأول : المفتشية العامة للمالية	80
الفرع الثاني : مجلس المحاسبة	81
خاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	83
قائمة الملاحق	84
فهرس المحتويات	89
الملخص	90

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
People's and Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليــم العالــي و البحــث العلمــي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعــة الشهيــد الشيــخ العربــي التبســي - تبســة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كليــة الحقــوق و العلــوم السياسيــة
Faculty of Law and Political Sciences

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي" تبسة — كلية الحقوق و العلوم السياسية — Faculty of Law and Political Sciences

11 ماي 2025

قسم القانون العام — تبسة في: ...

الرقم: 006/ ق ع/ ك ح ع س/ ج ت/ 2024 — إلى السيد المحترم: ...

رسالة استقبال

تحية طيبة وبعد ...

في إطار التعاون بين الجامعات و مؤسسات الدولة يطيب لنا أن نلتمس من إدارتكم التفضل باستقبال الطلبة:

- ... فاطمة ...
- ...

على مستوى مكتبتكم/ مؤسستكم/ لتسهيل مهمتهم في إطار العمل البيداغوجي المسند إليهم

مستـــوى: ثانية ماستر قانون إداري

نوع البحث : مذكرة تخرج

بعنـــوان: النظام القانوني للمحاسب العمومي في القانون 23-07

شكرا لتعاونكـــــم

تقبلوا فائق الاحترام و التقديـــــــــــر

اسم ولقب الأستاذ المشرف على العمل — رئيس القسم

القانون العام

057 51 17 79 — www.univ-tebessa.dz/fdsp — F-DSP@univ-tebessa.dz

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة المالية
المديرية العامة للمحاسبة
المديرية الجهوية للخزينة
خزينة ولاية تبسة

مقرر إعتماد رقم : 657 بتاريخ: 2017/10/19

ان امين خزينة ولاية تبسة

- بمقتضى القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 الخاص بالمحاسبة العمومية
- بمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 و المتعلق بمجلس المحاسبة
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، المتعلق بتعيين و اعتماد المحاسبين العموميين
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 312/91 بتاريخ 7 سبتمبر 1991 و المتعلق بتحديد شروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين ... بصفته باقي الحساب، كيفيات اكتتاب التأمين لتغطية المسؤولية المدنية للمحاسبين العموميين
- نظرا للمرسوم التنفيذي رقم 315/08 بتاريخ 2008/10/11 الخاص بالقانون الخاص بعمال التربية الوطنية
- بمقتضى ... 266 / 2004 المؤرخ 2004/09/18 ... المتضمن ... متوسطة طريق الماء الابيض (جـدي مقـداد)_ الشريعـة_
- بمقتضى المقرر رقم 1250 المؤرخ في 2017/07/10 الصادر عن مديرية التربية لولاية تبسة و المتضمن نقل السيد (ة) [redacted] مقتصد متوسطة طريق الماء الابيض (جـدي مقـداد)_ الشريعـة_
- بعد الاطلاع على ملف المعني (ة) بالاعتماد المؤرخ في 2017/10/10
- ... / ...

يقـــــــــــــــــــــــــرر

المادة (01) : يعتمد السيد ... بصفته عون محاسب لدى متوسطة طريق الماء الابيض (جـدي مقـداد)_ الشريعـة_

المادة (02) : يلغى قرار اعتماد رقم 282 الصادر بتاريخ 2005/05/02 المتضمن اعتماد السيد: بوسهلـة زيـن الديـن كعون محاسب لدى متوسطة طريق الماء الابيض(جـدي مقـداد) _ الشريعـة_

المادة (03) : يتقاضى المعني الراتب الخاص بمنصبه الأصلي حسب شبكة الأجور المعمول بها

المادة(04): يكلف السادة : أمين خزينة ولاية تبسة و مدير المؤسسة كل في حدود اختصاصه بتنفيذ هذا المقرر ابتداء من تاريخ امضائه

عن وزير المالية و بتفويض منه
امين خزينة الولاية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية .....

مصلحة المستخدمين

مكتب الادارس وعمال الخدمات

الرقم /2018

مقـــرر تعيين

إن مديـــر التربيـــة

- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفية الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع مرتباتهم
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ اول رمضان عام 1410 الموافق لـ 27 مارس سنة 1990 المتعلق بمناطق التعويض والتسيير الاداري بالنسبة للموظفين واعوان الادارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-174 المؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1410 الموافق لـ 09 جوان 1990 الذي يحدد كيفيات تنظيم مصالح التربية على مستوى الولاية وسيرها المعدل والمتمم
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12 / 240 المؤرخ في 2012.05.29 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 08 /315 المؤرخ في 2008/10/11 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالموظفين المنتمين للاسلاك الخاصة بالتربية الوطنية
- بناء على المحضر المعدلي للجنة المكلفة باعداد قائمة التاجين نهائيا للامتحان المهني للالتحاق بمنصب رتبة مستشار رئيسي دفعة 2018 المؤرخ في 2018/10/28

* باقتراح من السيد رئيس مصلحة المستخدمين

يقـــــرر

المادة الأولى يعين السيد(ة) :

الرتبـــــــــة : مقتصـــد رئيسي

مكان العمـــــل : ثانوية القطب السكني الشرعة

الصفـــــــــة : مؤقتة لمدة 03 ســـنوات

ابتـــداء مـــن : 2018/10/28

المادة الثانية : يكلف السيد رئيس مصلحة المستخدمين ورئيس مكتب الادارس وعمال الخدمات كل فيما يخصه هذا القرار كل في حدود إختصاصه



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية
لولاية: ســـــــة

المؤسسة: _____

سجل اعتماد الآمر بالصرف
لدى العون المحاسب

يحتوي هذا السجل على: 15 ورقة
مرقمة و مختومة من: 01 إلى: 15
من طرفنا نحن السيد (ة): العون المحاسب للمؤسسة، رقم الاعتماد 44 بتاريخ 2019.05.07
من الخزينة العمومية لتسجيل نماذج الإمضاءات الخاصة بالآمرين بالصرف للمؤسسة وفق المادة 24 من القانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية و بناء على القرار رقم 01 الصادر بتاريخ 1991/01/06 الصادر عن وزير الاقتصاد.

بالمسيلة في 2019.05.08

العون المحاسب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لـ : تبسة

الرقم المكانو غرافي: 12044

إسم المؤسسة : ثانوية القطب السكني الجديد - الشريعة

رقم الحساب بالخزينة : 1120000369/24

العنـــــوان : حي القطب السكني الجديد - الشريعة

الدائـــــرة : الشريعة

البلـــــدية: الشريعة

نموذج مدونة ميزانية المؤسسات التعليمية

(حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة)

(المتوسطة والثانوية) الأولي - أول السنة

السـنة المالـية 2024

- القانون رقم 23-22 المورخ في 11 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024

- المرسوم التنفيذي رقم 24-14 مورخ في 24 جمادي الثانية عام 1445 الموافق 06 جانفي سنة 2024 المتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2024 ،الموضوعة تحت تصرف وزير التربية الوطنية

- المرسوم التنفيذي رقم 16 - 227 المورخ في 25 اوت سنة 2016 ، المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمتوسطة

- المرسوم التنفيذي رقم 17 - 162 المورخ في 15 ماي سنة 2017 المحدد للقانون الاساسي النموذجي للثانوية

1

الأبواب			المدونة الحالية للمؤسسة العمومية	رخص الالتزام (دج)	اعتمادات الدفع(دج)
الباب الثـــــــاني (T2)	الباب 04		الأثاث و الآلات		
		المادة 01	تجهيز وصيانة أدوات وأثاث المكتب والعتاد العدسي	20000.00	20000.00
		المادة 02	اقتناء و صيانة أجهزة الإعلام الآلي	10000.00	10000.00
		المادة 03	اقتناء وصيانة أدوات الوقاية و الأمن	14600.00	14600.00
		المادة 04	تجهيز وصيانة لوازم ومستلزمات المطعم	40000.00	40000.00
		المادة 05	اقتناء الستائر و الأعلام ولوازم الداخلية	41000.00	41000.00
	مجموع الباب 4			125600.00	125600.00
	الباب 05		اللوازم البيداغوجية		
		المادة 01	لوازم التجارب	31000.00	31000.00
		المادة 02	مواد التجارب والكواشف ومواد المخابر		
		المادة 03	الاستنساخ ، الطباشير ، الأقلام ، الطلاسيات وغيرها	30000.00	30000.00
	مجموع الباب 5			91000.00	91000.00
	الباب 06	مادة وحيدة	نفقات الإطعام		
			إطعام التلاميذ		
			داخليين: العدد × المدة × سعر الوجبة		
			نصف داخليين: العدد × المدة × سعر الوجبة		
			إطعام المستخدمين: العدد × المدة × سعر الوجبة	3200184.00	3200184.00
			إطعام المدعوين وآخرون: العدد × المدة × سعر الوجبة		
	مجموع الباب 6			3200184.00	3200184.00
	الباب 07	مادة وحيدة	الكسوة		
			مآزر العمل (السائق ،الحاجب ،عون الاستقبال ،أعوان الخدمات)	12000.00	12000.00
	مجموع الباب 7			12000.00	12000.00
	الباب 08	مادة وحيدة	التأمين		
			تأمين التلاميذ أثناء الخرجات البيداغوجية		
	مجموع الباب 8				
	الباب 09		نفقات التكوين		
		المادة 01	نفقات التكوين و التحسين المستمر للمستوى المنظم على المستوى الولائي		
		المادة 02	نفقات التكوين ما قبل الترقية على المستوى الولائي		
		المادة 03	نفقات الامتحانات و المسابقات المهنية على المستوى الولائي		
		المادة 04	تشجيع التكوين أثناء الخدمة و عن بعد لمعطي التعليم الابتدائي		
		المادة 05	نفقات التكوين الخاصة للتجميع المستمر للمستوى المنظم على المستوى الجهوي و/أو الوطني التكوين ما قبل الترقية ،نفقات الامتحانات		
	مجموع الباب 9				

الفرع الأول: نفقات تسيير المصالح		
الباب الأول: تسديد المصاريف	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب الثاني: التكاليف الملحقة	المادة 01:	720,000.00
	المادة 02:	55,000.00
	المادة 03:	-
	المادة 04:	-
	المادة 05:	-
	المادة 06:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**775,000.00**
الباب الثالث: اللوازم	المادة 01:	30,000.00
	المادة 02:	10,000.00
	المادة 03:	-
	المادة 04:	-
	المادة 05:	2,000.00
	المادة 06:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**42,000.00**
الباب الرابع: الأدوات و الأثاث	المادة 01:	20,000.00
	المادة 02:	10,000.00
	المادة 03:	14,600.00
	المادة 04:	40,000.00
	المادة 05:	41,000.00
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**125,600.00**
الباب الخامس: اللوازم البيداغوجية	المادة 01:	31,000.00
	المادة 02:	-
	المادة 03:	60,000.00
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**91,000.00**
الباب السادس: نفقات الاطعام	المادة 01:	3,200,184.00
	المادة 02:	-
	المادة 03:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**3,200,184.00**
الباب السابع: الآليسة	المادة 01:	12,000.00
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**12,000.00**
الباب الثامن: التأمين	المادة 01:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب التاسع: نفقات التكوين	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
	المادة 03:	-
	المادة 04:	-
	المادة 05:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب العاشر: حظيرة السيارات	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
	المادة 03:	-
	المادة 04:	-
	المادة 05:	-
	المادة 06:	-
	المادة 07:	-
	المادة 08:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-

الباب الحادي عشرة: نفقات وحدات الكشف و المتابعة UDS	المادة 01:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب الثاني عشرة: المكتبة المدرسية	المادة 01:	-
	المادة 02:	1,400.00
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**1,400.00**
الباب الثالث عشرة: النفقات المتعلقة بالنشاط الثقافي و الرياضي	المادة 01:	30,000.00
	المادة 02:	10,000.00
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**40,000.00**
الباب الرابع عشرة: صيانة وتصليح المباني البيداغوجية والإدارية والهياكل الملحقة	المادة 01:	61,880.00
	المادة 02:	231,160.00
	المادة 03:	-
	المادة 04:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		**293,040.00**
الباب الخامس عشرة: المصاريف الاضافية والتعويضات	المادة 01:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-

الفرع الثاني: نفقات أقسام رياضة و دراسة		
الباب الأول: نفقات تسيير أقسام الرياضة و الدراسة	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
	المادة 03:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-

الفرع الثالث: نفقات ذات طابع خاص		
الباب الرابع: نفقات النشاط التربوي الاستثنائي	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب الأول: منحة التمدرس الخاصة لفائدة التلاميذ المعوزين	المادة 01:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب الثاني: المنح المدرسية (منحة التجهيز)	المادة 01:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-
الباب الثالث: نفقات الكتاب المدرسي	المادة 01:	-
	المادة 02:	-
ويصبح المبلغ الإجمالي للباب يساوي:		-

وبعد توزيع الإعتمادات المالية على الفصول المبينة أعلاه، يشرفني أن أطلب منكم المصادقة على مشروع ميزانية المؤسسات

الشريعة في: 2024-04-17

المدير

عبدي الزبير

مديرية التربية لولاية تبسة
ثانوية المرحوم المجاهد جدي التيجاني بن أحمد – الشريعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

العدد الإجمالي للسكنات: 07
العدد الإجمالي للسكنات المشغولة: 06
العدد الإجمالي للسكنات الشاغرة : 01

وضعية السكنات

الرقم	لقب و إسم المستفيد	وظيفته	مكان العمل	رقم الشقة	عدد الغرف	نوع الاستفادة		مرجع مقرر الاستفادة			ملاحظات
						ضرورة الخدمة	منفعة الخدمة	الرقم	التاريخ	مصدره	
01	عطية عبد الحكيم	ناظـــــر	ثانوية لعوينات	02	F 04	x		2021/377	2021/04/05	مديرية التربية	حول مكان العمل
02	مالك عبد الله	مستشار تربية	ثانوية طريق العقلة	03	F 03	x		2021/508	2021/05/03	مديرية التربية	حول مكان العمل
03	براهمي الهادي	مستشار تربية	متوسطة بحوش الصدراتي	06	F 04	x		2021/1714	2021/10/03	مديرية التربية	حول مكان العمل
04	بلغيث منير	مدير	ثانوية الماء الأبيض	05	F 03		x	2021/1600	2021/10/17	مديرية التربية	
05	محي الدين كريم	مستشار تربية	متوسطة مالكميداني	04	F 04		x	2022/314	2022/05/10	مديرية التربية	
06	جفالي حسين	نائب مقتصد	ثانوية القطب السكني	01	F 01		x	2022/241	2022/03/28	مديرية التربية	
07	شاغرة	مدير	ثانوية بئر مقدم	07	F 05		x	2022/91	2022/01/25	مديرية التربية	

حتوي هذه السكنات على عدادات فردية ؟

نعم | (1) | لا

أذكر ما هي: الماء | الغاز | الكهرباء

جيل السكنات الشاغرة في آخر الجدول
ضع علامة (x) في الخانة المناسبة
لف على العبارة غير المناسبة
ر السلطة المعدة للمقرر
ذكر مكونات كل سكن شاغر

الشريعة في : 2024/12/31
ضبط الوضعية
المسير المالي
الإسم و اللقب : مسعود طارق

راقبها و صادق عليها
المدير
الإسم و اللقب : جدي الزبير
مدير التربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية : تبسة
ثانوية المجاهد المرحوم جدي التيجاني بن أحمد - الشريعة
الشـــــريـــعـــة

الرقم الميكانوغرافي : 12044

جدول إحصائي إجمالي للتلاميذ الممنوحين الحاضرين إلى : 2024/12/31

المؤسسة	رقم الخزينة	عدد الممنوحين الداخليين			عدد الممنوحين نصف داخلي			المجموع
		م . ك 100	م.ج 50	المجموع	م . ك 100	م.ج 50	المجموع	
ثانوية المجاهد المرحوم جدي التيجاني بن أحمد - الشريعة	369/24	/	/	/	263	/	263	263
المجمـــوع :					263	0	263	263

حرر بالشريه 31/12/2024

المسير المالي

مدير المؤسسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية تـــبسة
ثانوية القطب السكني الجديد الشريعة
رقم الإرسال: ...../2024

مدير المؤسسة
إلى السيد / مدير التربية
مصلحة البرمجة والمتابعة
مكتب الميزانية والمصالح الاقتصادية

تقرير رئيس المؤسسة
حول مشروع ميزانية المؤسسات للسنة المالية: 2024

يشرفني أن أوافيكم بتقرير مفصل حول ميزانية المؤسسات
وانطلاقا من المنشور الوزاري ولاسيما:

- المنشور رقم: 05/99 المؤرخ في: 13 جانفي 1999.
- المنشور رقم: 164/2000 المؤرخ في: 06 جويلية 2000.
- المنشور رقم: 40/2001 المؤرخ في: 22 جانفي 2001.
- المنشور رقم: 99/2002 المؤرخ في: 12 مارس 2002.
- المنشور الخاص بميزانية التسيير للسنة المالية 2018.
- المنشور الوزاري رقم: 2004.0.0.1092 بتاريخ: 09 فيفري 2004.
- المنشور الوزاري رقم: 2005.0.0.10175 بتاريخ: 09 مارس 2005.
- المنشور الوزاري رقم: 119/م.م.و/م.ف.و.م/07 بتاريخ: 03 مارس 2007.
- مشاريع ميزانيات مؤسسات التعليم.
- المقرر الاولي لإعانة التسيير لسنة: 2024 رقم: 2024/156 بتاريخ: 25 مارس 2024.

وبناءا على المناشير تم تعيين الإعتمادات الممنوحة للمؤسسة على الشكل التالي:

- **الاعتماد السنوي الممنوح للمؤسسة يقدر بـــ: 4,573,224.00 د.ج.**
- **زائد المداخيل المحتمل الحصول عليها خلال السنة المالية والتي قدرناها بـ: 7,000.00 د.ج.**

حيث يصبح المبلغ الإجمالي لتسيير الميزانية للسنة المالية: 2024 يساوي: 4,580,224.00 د.ج.

حيث يتم توزيعها كالآتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

ولايـــــــــــة تلمسان
مديريـــــــــــة التربيـــــــــــة
مقاطعة الوجـــــــــة و الحنانية
مكتب العمران و المصالح الاقتصادية
رقم : 1073
2024/

اسم المؤسسة : ثانوية القطب السكني الجديد الشريعة
الرقم الميكانو غرافي : 12044

مقرر اعانة التسيير المعدل 2024

رقم حساب الخزينة	التغذية	الخدمات	تجديد التجهيزات	تسديد الديون	المجموع (1)	اعانة النشاط الثقافي والرياضي	اعانة تسيير وحدة التكثف والعملية (UDS)	المجموع (2)	الاعتماد الممنوح
369/24	2,686,320.00	2,253,040.00	20,000.00	0.00	953,360.00	0.00	0.00	0.00	4,953,360.00

تملة في 2024/12/08
مديـــــر التربيـــــة

من وزير التربية لتفويض منه
مدير التربية للنيابة

بني صخر ابن خضير

❖ **الملخص:**

يكتسي المحاسب العمومي دور مهم في ظل القانون 23-07 المتعلقة بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، اذ يعتبر المحاسب العمومي عون من اعوان المحاسبة وفي نفس الوقت له صفة الموظف العمومي، حيث ان هذا القانون استحدث وحدد بدقة صلاحيات المحاسب العمومي والتزاماته لحماية المال العام، فهو يراقب تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، الامر الذي جعل وظيفته تتنافى مع وظيفة الامر بالصرف، باعتبارها المرحلة الاخيرة من مراحل تنفيذ النفقات، ولقد نص القانون على المسؤوليات التي تقع على المحاسب العمومي في حالة اخلاله او عدم القيام بمهامه وفق الإجراءات القانونية التي نص عليها المشرع، كما كفل له الحماية اللازمة، وخلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج ذلك ان المحاسب العمومي هو العون المهيمن والخطير في قطاع المحاسبة العمومية. ولقد ابرز المشرع أصناف جديدة وفقا لهذا القانون، ولتطبيق هذا التعديل جاء المرسوم 90-24 يحدد محتوى وكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية.

❖ Summary:

The public accountant bas an important role in light of law 23/07 relating to the rules of public accounting and financial mangement, as the public accountant is considered an accounting assistant and at the same time has the status of a public employee, as this law introduced and precisely defined the Powers of the public accountant and his obligations to protect public money, so he monitors the collection of revenues and the payment of expenses, which makes his job incompatible with the job of ordering disbursements, as it is considered the last stage of the implementationofexpenses, the law stipulates the responsibilities that fall on the public accountant in the event of his failure or failure to carry out his duties in accordance with the legal procedures stipulated by the ligislator, as well as he was guaranteed the necessary protection, and this study concluded with a set of results, as the public accountant is the dominant and dangerous assistant in the public accounting sector, the ligislator has highlighted new categories in accordance with this law, and to implement this amendment, decree 90/24 came to specify the of Content and methods applying public accounting.